بسم الله الرحمن الرحيم

المصالحة الوطنية:



أ.د. عطا الحسن البطحاني

ترجمة: شمس الدين الأمين ضوالبيت

المصالحة الوطنية: إبراء جراح السودان

Original title:

National Reconciliation and Wound Healing

المؤلف

أ. د. عطا الحسن البطحاني

الناشر

المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً

برنامج الفكر الديمقراطي

سلسلة قراءة من أجل التغييررقم (8)

محرر السلسلة: شمس الدين ضوالبيت

الإخراج الفني:

عبد الكريم عيسى

خطوط الغلاف:

حمدي ابراهيم عبد الباقي

الطبعة الأولى 2013

إهداء....

سلسلة ’قراءة من أجل التغيير‘..

مهداة إلى طلائع هذا التغيير ووقوده في السودان...

إلى الشباب الذين يحملون شعلة الوعي الثقافي المتقدم...

مما ينكره عليهم سدنة الاستبداد والتخلف..

وإلى النساء السودانيات .. ضحية القهر التاريخي.. و:أكبر المستفيدات من التغيير..

وإلى أهل السودان في الهامش.. الذين مهروا الطريق إلى التغيير.. بدماء غزيرة..

وإلى أجيال المفكرين والمثقفين.. والمناضلين.. ونشطاء المجتمع المدني...

الذين قضوا أعمارهم... وضحوا بحرياتهم وحيواتهم فداءاً .. للنهضة والتقدم

إليهم جميعاً سلسلة ،قراءة من أجل التغيير،

مقدمة المحرر

من المهم أنك تقرأ ..
لكن الأهم هو ماذا تقرأ !

تواصلت نضالات السودانيين ضد الاستعمار والاستبداد بأشكالهما المختلفة، لما يقارب القرنين من الزمان الآن، وذلك منذ أن تصدت جحافلهم للغزو التركي المصري عام 1821. وحققت هذه النضالات انتصارات عديدة في معارك تحرير الوطن من أسر الاحتلال والاستعمار الأجنبي، ثم من براثن الطغيان العسكري والشمولي المحلي. لكن وعلى الرغم من الانتصارات التي تحققت، إلا أن هذه النضالات لم تحقق غاياتها المنشودة في السلام، والحرية، والديمقراطية، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، لكافة أرجاء السودان.

على العكس من ذلك تشهد حركة النضال النهضوى السوداني، لعدة عقود الآن، تراجعاً مستمرًا في الآفاق والطاقات، وتآكلاً متواصلاً في البنيات الحاضنة للحداثة والتقدم. فقد شهدت البلاد حرباً أهلية عظمى لمعظم سنوات ما بعد الاستقلال، إنتهت- بعد أن قضت على الأخضر واليابس- بانفصال جنوب السودان. وقضى الوطن جل سنوات ما بعد الاستقلال في ظل

أنظمة شمولية حرمته نعمة التنفس المطمئن في رحاب الحرية، وتذوق العيش الكريم لمكوناته المتعددة في ظل الديمقراطية. ولم ينجز السودان في مضمار التنمية إلا أقل القليل من ذلك الذي تعد به إمكاناته الداخرة الوفيرة، ولم يسلم حتي هذا القليل من الانحيازات الجهوية، إبتداءاً، ثم الإهمال وسوء الإدارة والفساد والانهيار في آخر الأمر. وكانت النتيجة هي اشتعال حروب أهلية جديدة، وانتشار العنف في كل مكان في السودان، ليعبرا معاً عن حجم الغبائن، والمظالم، ومقدار الفشل الذي وصلت إليه المشاريع السياسية المتعاقبة.

لقد تحول السؤال عن أسباب الفشل المتواصل الذي ضرب الدولة والمجتمع في السودان، والعنف الذي تفشى في مجتمع كان يفاخر بأنه مجتمع التسامح والتعايش السلمي، والعجز الذي شل النخب السودانية عن أن تحافظ على وحدة التراب السوداني، مثلما فعلت مثيلاتها في غالبية دول القارة الافريقية، حتى وإن عجزت هذه أو تلك من بينها عن تحقيق التنمية المرجوة، أوأخفقت في الوصول إلى نظام ديمقراطي يقوم على قيم العدالة والحكم الراشد- تحول هذا السؤال عن الأسباب ليصبح سؤالاً دائماً، وملحاً، ومقلقاً، بعد أن بلغ فشل المشاريع السياسية، وخطر التمزق والتفتت حداً يهدد بنسف ما تبقى من كيان الدولة والمجتمع في السودان.

لقد خبر المجتمع السوداني، في تاريخه المعاصر، العديد من المشاريع السياسية، والتي بدأت ارهاصاتها مع نشأة طبقة المثقفين الحديثة في السودان، في الربع الأول من القرن الماضي، حين ظهرت النواة الأولى لسلسلة من الإسهامات التنويرية، وبدأت الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي، ومحاربة العادات

الضارة، وإلى المواطنة، والتحرر، وتقرير المصير. وكان ذلك مع قيام نادي الخريجين عام 1918، وجمعية الإتحاد السوداني 1920، وجمعية اللواء الأبيض عام 1923. وقد تواصلت جهود القوى الحديثة والحية في المجتمع السوداني في الموجة الثانية من النضال الوطني، التي أعقبت ثورة 1924، وحتي قيام مؤتمر الخريجين عام 1938، ثم في الموجة الثالثة التي شكلها جيل الحركة الوطنية، والنضال من أجل الاستقلال، والحق في تقرير المصير.

كذلك خبر السودانيون، في مراحل تاريخهم المستقل، تجارب عدة مع أنظمة وطنية للحكم تحمل هي الأخرى ملامح لمشاريع سياسية: بدءاً بالأنظمة الديمقراطية الليبرالية في الفترات (1953 – 1958)، (1964 – 1969)، (1985- 1989)، ثم حكم الجنرالات في ظل نظام عسكري خالص (1958- 1964)، ثم نظام حكم عسكري مختلط بنظام الحزب (الاشتراكي) الواحد (1969- 1985)، وحتى نظام الحركة الإسلامية السودانية، ذي الطابع العقائدي العسكري.

وصلت إلى دست الحكم في ظل هذه الأنظمة فصائل من القوى الطائفية، ورجال الإدارة الأهلية، والتجار، والمثقفين الليبراليين، والتكنوقراط عسكريين ومدنيين، والمثقفين العقائديين، والثوار، بل وبعض التنظيمات الاقليمية المسلحة... ولكن ومع تعاقب المراحل والقائمين عليها، إلا أن أياً من المشاريع، أو الشرائح الحاملة لها، لم تتمكن من إحداث الاختراق الذي ينهض بالسودان من الكبوة التي تدرج في اتونها. وعلى الرغم من صحة القول بأن الديمقراطيات لم تحظ بالوقت الكافي للحكم عليها، إلا أن هشاشة نظمها، وضعف جذورها في المجتمع، وعدم قدرتها على الصمود أمام

الانقلابات العسكرية، تشكل في حد ذاتها ظاهرة تتطلب الدراسة والتمحيص والبحث في أسبابها.

لقد كانت واحدة من مشكلات السياسة والحكم في السودان: أنها لا تعطي أهمية للدراسة والبحث والفكر. يصدق ذلك على وجه الخصوص عندما تكون للظواهر السياسية أبعاداً دينية، متعلقة بالفكر الديني، كما هو الحال في السودان.. لذلك تجاهلت مبادرات ومحاولات الاصلاح والتحديث والنهضة- باستثناء المساهمة المهمة للفكرالجمهوري، وعلى الرغم من أشكال المقاومة المختلفة للهامش السوداني — تجاهلت الأبعاد الفكرية للظواهر السياسية، واستندت مشاريعها على السعي لـ 'لصق' منتجات العلم والحداثة على بيئة فكرية وثقافية، لم تكن فقط غير معدة لاحتضان هذه المنتجات، بل تتخذ مكوناتها مسارات وتستبطن آلياتها ديناميات تتعارض وتتناقض جذرياً مع قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واستحقاقات التعددية الثقافية للمجتمع السوداني. فلم يكن مستغرباً أن يكون مصير هذه المبادرات هو الفشل، ومصير السودان هو هذه الحالة التي تدهور إليها .

لقد أثبتت مجريات الأمور، ومآلات الأوضاع في السودان أن لغياب الفكر ثمناً فادحاً. هذه هي النتيجة التي ينطلق منها مشروع قراءة من أجل التغيير، في هذا المسعى الهادف للمساهمة في التأسيس لمشروع فكري نهضوي سوداني، يكشف ويسلط الضوء على الأبعاد الفكرية والثقافية للآليات التي تكمن وراء التخلف والاستبداد، بغية تفكيكها، سواء في أشكالها المعلنة، والمستترة، والمسكوت عنها، الشعبية، والسياسية، التقليدية، والمتطرفة.

والغرض هو: إزالة العوائق والعقبات، وتمهيد أرضية ثقافية حاضنة وقابلة لتوطين مفردات التقدم والنهضة، هذا من جانب.

من الجانب الآخر يهدف المشروع للإسهام في التعريف بهذه المفردات، بما في ذلك قيم الحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، واحترام التنوع الثقافي، في صلتها بالدين والثقافة في السودان، والعمل على غرسها، وتوطينها، وتحويلها إلى تيار مجتمعي عام، في الفكر والممارسة السياسية. بصورة مجملة فإن الهدف الرئيسي للمشروع هو المساهمة في اعادة تأسيس ثقافتنا السياسية على قواعد تعتمد العلم والعقل والتجربة الإنسانية الواعية، وتأخذ بنتائجها، وتعزز وتحقق التنمية، والعدالة الاجتماعية، وتحفز للنهضة والتقدم.

ويصدر مشروع قراءة من أجل التغيير عن قناعة ترى أن على القوى الحية في المجتمع السوداني ألا تدير ظهرها للجوانب الثقافية، وألا تنأى بنفسها عن ساحة الفكر الديني، بدعوى أن الذى يسيطر عليها حالياً هو الفكر الخطأ، فتلك استراتيجية خاطئة أيضاً، لأنها تعزل هذه القوى الحية، وتحول بينها وبين الوصول إلى قواعدها الطبيعية. لقد أكدت التجربة والمعارف الإنسانية أهمية العوامل الثقافية، والدينية منها على وجه الخصوص، في تشكيل الفكر والسلوك والممارسة، بوصفها أعظم أركان القوة الإنسانية تأثيراً في الناس، بما يمكن أن تستثيره من عواطف جياشة وعاصفة، يمكن أن تكون مدمرة أحيانًا، والمجتمع السوداني ليس استثناءاً من هذا.

بدلاً من ترك ساحة الفكر للسلفية الدينية، يسعى مشروع قراءة من أجل التغيير، إلى المساهمة في ايصال منظومة فكرية بديلة إلى عامة الناس،

تحل محل المنظومة الحالية، التي عجزت مكوناتها عن مجابهة التحديات المستجدة، والتعامل مع التطورات الحادثة، وعن إيجاد حلول للإشكالات المجتمعية، وهي عملية برهنت التجارب الإنسانية أنها لا يمكن أن تأتي إلا من داخل تراثهم. ذلك أن القدرة على امتلاك ناصية العقلانية والحداثة والتقدم تتطلب تبيئتها وتأصيلها في هذا التراث، واقامة الجسور مع اللحظات الحية، والشعلات المنيرة فى هذا التراث. فالحكمة المتوارثة هي: نعم، قد يزحزح الإيمان الجبال، ولكن المعرفة العلمية والصدق التاريخي وحدهما القادران على زحزحته إلى المكان السليم.

ويجئ تصميم مشروع قراءة من اجل التغيير بصورة ترجو أن تعيد الاعتبار لحلقات القراءة، والحوارات الفكرية، خاصة في أوساط المرأة والطلاب والشباب وقطاعات المهمشين، وإحياء الدور الهام الذى لعبته هذه الحلقات والجمعيات العديدة، وعلى رأسها جمعيتي ابوروف والموردة، في العاصمة والمدن الأخرى، فى السنوات العجاف، التى أعقبت القضاء على ثورة 1924م، وبحيث تشكل سلسلة اصداراته، في مجموعها، مخططاً استراتيجياً، نرجو أن تكون مكوناته هي لبنات المشروع النهضوي السوداني القادم، بإذن وتوفيق العليم الحكيم.

المحرر

10/ فبراير/ 2013م

مقدمة: تعريفات ونماذج المصالحة

المصالحات في المجتمعات الخارجة من النزاعات هي عملية اجتماعية- اقتصادية، وسياسية، وثقافية، وأخلاقية شاملة، ومكثفة، تطال فاعلين مختلفين، وتشتغل في مستويات متعددة في تتابع يكمن دافعه الأساسي في الرغبة الملحة بألا تعود الأمور لما كانت عليه قبل وقوع النزاع، والسير بدلاً، عن ذلك، باتجاه بلورة رؤية جديدة تتيح مستقبلاً آمناً ومسالماً لكل فرد في المجتمع. في هذا الإطار لا يشكل إبراء الجراح إلا مجموعة واحدة من الإجراءات والأنشطة من بين عدد آخر من هذه المناشط والإجراءات. وهذا هو ما تهدف إليه هذه الدراسة، أن تكتشف العلاقات المتبادلة بين عمليات المصالحة، من جانب، وصلة هذه الإجراءات بإبراء الجراح التي نتجت عن النزاع، من الجانب الآخر.

وسوف تطرح الدراسة عدداً من الأسئلة: ما هي المصالحة وماذا تعني، وما هي علاقتها بإبراء الجراح؟ من هم حملة لواء المصالحة؟ وماذا يفعلون؟

وما هي فرص نجاحهم في إبراء جراح المجتمع من خلال المصالحة؟ وما هي الدروس المستفادة من تجارب مجتمعات أُخرى مرت بذات العمليات والترتيبات؟ وما هي المؤشرات الرئيسية لقياس نجاح أو فشل حملة لواء المصالحة في إبراء الجراحات المجتمعية في السودان، وما هي التوصيات والنصائح التي يمكن تقديمها لهم؟

والهدف هو تقديم مدخل وتقرير مختصر عن التوجهات والنماذج الرئيسية للمصالحات في عالم اليوم، ووصف عمليات المصالحة وإبراء الجراح التي جرت، وتناول التحديات التي تواجه من يقومون بها في الظروف الحالية لسودان ما بعد النزاع. ولإثراء الحوار والتعايش الجاري حول المصالحة، استفدنا بصورة مكثفة من الإصدارات والنماذج المقارنة، كل ذلك مع التحذير من التقليد غير الناقد لنماذج الآخرين، والتشديد في إطار هذا التحليل على المبدأ القائل بإنه: "لا يوجد حجم واحد يناسب كل المقاسات".

ويبقى أن على المثقفين (ذوي الفكر الناقد)، والسياسيين (بتفويضهم الشعبي وإرادتهم السياسية) أن ينسجوا التصور الإطاري المناسب للمصالحة وإبراء الجراح في السودان، ثم تقع المسئولية بعد ذلك على متخذي القرار لترجمة هذا التصور إلى برامج منهجية محددة. غير أن هذا التلاؤم مع "الحقائق على الأرض" هو أحد أصعب التحديات التي تواجه تصميم سياسات للمصالحة، قبل كل شئ لأن المتطلبات المحددة لكل سياق مجتمعي معين في مرحلة ما بعد النزاع يفرض استجابات ذات طبيعة سياسية وثقافية معينة. إضافة إلى ذلك لن تكفي آلية أو أداة واحدة للوصول إلى المصالحة في إطار بيئة خلفية مشبعة بمشاعر الغبن والعداء. إذ يتطلب الأمر مزيجاً من

الإجراءات والآليات لمخاطبة الجوانب المختلفة. ويتطلب ذلك أن يكون هذا المزيج مبتكراً ومبدعاً، مرة أخرى، بسبب تميز كل مجتمع يخرج من نزاع دموي عنيف.

وتتكون هذه الدراسة من سبعة أجزاء، بعد المقدمة، يتناول الجزء الثاني تعريفات المصالحة وإبراء الجراح، ويتقصى بعض نماذجها، أما الجزء الثالث فيركز على عملية المصالحة وكيفية إدارة عملية إبراء الجراح، بينما يقدم الجزء الرابع تجارب مقارنة من أفريقيا، وذلك قبل أن يتجه الجزء الخامس لدراسة حالة السودان، ثم التحديات الماثلة في الجزء السادس، مع ملاحظات ختامية في الجزء السابع.

تعريفات ونماذج

يمكن تعريف المصالحة ببساطة، بأنها ترميم العلاقات، فهي إصلاح لعلاقات مزقتها النزاعات أو نوع من المعاملة السيئة. هذا التعريف يبدو سهلاً وواضحاً عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الشخصية البسيطة، ولكن ماذا عن المصالحة على مستوى وطن بأكمله، مثل تلك التي نسعى لتحقيقها هنا في السودان، على سبيل المثال. من المؤكد أن المسألة حينئذ تصبح أكثر تعقيداً وصعوبة. لأننا لا نعود نتحدث عن ترميم علاقات، بل عن ترميم نسيج متشابك من العلاقات الاجتماعية. كما أن هذا النوع من الترميم لا يقتصر فقط على إعادة العلاقات لما كانت عليه في الماضي، وقبل النزاع، بل يمتد لبناء علاقات جديدة وأنواع جديدة من العلاقات.

ما ليس بمصالحة

إن استخدام مصطلح "المصالحة" للتعامل مع تظلمات بشرية سابقة لن يكون بلا مخاطر. فتأويلات المفهوم مختلف عليها، وهناك الكثير من التفسيرات الخاطئة لما هي المصالحة. إذا تحدثنا في إطار سياسي، على سبيل المثال، فقد نجد أن اولئك الذين لا يريدون لشئ أن يحدث في هذا المجال، يخططون في خُبث لمصالحة لا تعدو أن تكون مجرد سحب دخانية للتمويه. كذلك من الجانب الآخر، فقد يفهم الضحايا هذا المصطلح ويشجبونه على أنه سياسة القصد منها نسيان الموضوع. في الواقع يثير المصطلح حساسية مفرطة لدى أولئك الذين كُتب عليهم أن يعيشوا مع آلامهم وصدماتهم النفسية. فكما قال أحد ضحايا الفصل العنصري لهيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا: "المصالحة ليست أكثر من كلام للذين يستطيعون تحمله. ولكنها غير موجودة بالنسبة لشخص جُرد من احترامه لنفسه، ويتقلب في فقر، هو جرح متقيح يستهلك روحه". لقد كان الشعور العام في أوساط السود والملونين في جنوب أفريقيا، أن لغة وخطاب المصالحة مارست عليهم ضغوطاً كان هدفها الأساسي إغلاق مبكر لملفات الماضي.

هناك مصدر آخر لسوء الفهم، وهو أن الناس في مجتمعات ما بعد النزاع يُجبرون أحياناً على أن يكونوا متعجلين لحدوث الأشياء، وغير قادرين على الصبر والإنتظار، كأنما يمكن إعادة الثقة والتعاطف وروح العيش المشترك بين ليلة وضحاها. مثل هذا التعامل مع الزمن، الذي يتوقع الكثير في وقت قصير جداً، خاصة إذا أصبحت هي السياسة الرسمية – مصيره

الفشل المحتوم، إذ يجب النظر للمصالحة على أنها عملية تجري فصولها على المدى الطويل، والتي قد تتطلب عقوداً بل وأجيالاً. كذلك فإن أي مصالحة لن تستمر طويلاً إذا كانت الأسس التي قامت عليها غامضة ملتبسة. فمجمل الفكرة، وكذلك معانيها وتأويلاتها يجب أن تناقش علناً وبصوت مسموع يستطيع الجمهور متابعته. وهنا يكمن دور المسئولين، والإعلام، والمدارس، والمجتمع المدني في مجمله، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المناصرة، والمؤسسات الدينية، وغيرها. ويتطلب ذلك وضع سياسات فعّالة للمصالحة والإيمان والإقرار بالحاجة إلى التعايش السلمي المشترك، والثقة المتبادلة والتعاطف بين المجموعات المعنية. ويجب أن يأخذ هذا الحوارالمجتمعي العريض في الإعتبار أن مفهوم المصالحة الحقيقية يتعدى إعادة بناء العلاقات بين أعداء الماضي، أو بين الجناة وضحاياهم، إلى ما هو أعمق من ذلك وأكثر تعقيداً.

المصالحة: من المعني بها؟

تنشأ أواصر الثقة والتعاطف عادة بين الأفراد الذين يجمع بينهم أنهم، إما كانوا ضحايا، أو مستفيدين، أو جناة. وهذا النوع من المصالحة يحدث بين الأشخاص عندما يكون الضحية مستعداً، على سبيل المثال، لمصافحة من عذّبه وألحق به الألم. وتأخذ كثير من المبادرات الساعية لإبراء الجراح (على سبيل المثال، جلسات الإستشارات النفسية التي تجمع بين الضحايا والجناة)، وكذلك مبادرات العدالة التصالحية (مثل الجودية)، هذا المنحى في المصالحة. غير أن جميع أشكال المصالحة يجب أن تأخذ في الإعتبار إصلاح

ذات البين بين المجموعات والمجتمعات المحلية المتأثرة في مجملها. فلكل من هذين المنظورين: سواء الفردي أو الجماعي، كيماؤه الخاصة، ولكنهما يتساويان في أهمية كل منهما لإكمال عملية المصالحة. إذ يقف الأفراد من الضحايا والجناة في قلب كل أنشطة المصالحة. يجب التنبه هنا إلى أن كل من هاتين الفئتين تشمل أشخاصاً ومجموعات أكبر من أولئك الذين تورطوا مباشرة في أفعال العنف السياسي أو العنصري أو الديني. كذلك يشمل مفهوم الضحية أفراد الأسرة والجيران، بل وحتى أصدقاء الضحايا المباشرين، الذين تعرضوا جميعاً لأنواع من الصدمات النفسية بسبب ما مروا به أو كانوا شهوداً عليه من أحداث.

وتواجه المجتمعات التي تمر بعملية مصالحة مجموعة من المهام تشمل: قول الحقيقة، وتحري الحقيقة، ورواية القصص الحقيقية، والاعتذار، والإقرار بالمسئولية، وإقامة العدالة (الجزائية والتصالحية). ويتضمن قول الحقيقة وكشفها نوعين مختلفين من قول الحقيقة، الأول منه هو ما أسميه: "كشف الحقيقة". ففي أعقاب النزاع الأهلي في أي قطر، يصبح أحد أعظم حاجات مواطني هذا القطر الإحساس بالأمن. ذلك أن الضحايا يحتاجون لتطمينهم بأن الذي حدث لن يحدث مرة أخرى. في الواقع تظل المصالحة الحقيقية أمراً مستحيلاً تقريباً إلى إن يطمئن الناس إلى قدر معقول من الأمن. خاصة وأن المجموعات الإثنية والمجتمعات المحلية المتنافسة ستظل في حالة ريبة وعداء تجاه بعضها البعض. وطبيعي أنه لن يكون هناك إحساس بالأمان طالما لم تكن هناك حيثيات عامة لأسباب وطبيعة النزاع: من بدأه؟ من كان يغذيه من وراء الكواليس؟ من يموله؟ من

يستفيد من النزاع؟. من غير شك أن إماطة الغطاء عن مثل هذا النوع من المعلومات وإعلانها للرأي العام هو مسألة في غاية الصعوبة والخطورة، ولكنها خطوة لا مفر منها لتعزيز المصالحة. فطالما كان إحساس الناس أن هناك محرضون أو سياسيون غير معروفين "يتخفون في الظلمة" وقادرين على أن يوجهوا ضرباتهم مرة اخرى، فسيعتري هؤلاء الناس خوف شديد، لن يسمح بدخولهم في عملية حقيقية للعفو والتسامح الاجتماعي.

هناك أيضاً الرواية السردية للحقيقة، وهي نوع مختلف من كشف الحقيقة تتطلبه المصالحة. وتشمل الرواية السردية للحقيقة إعطاء الضحايا، الذين عانوا الآلام، أو فقدوا ممتلكاتهم أثناء النزاع، منبراً عاماً ليسردوا قصص معاناتهم. ما هي قيمة ذلك؟ إنها تلبي ثلاثة أغراض ذات أهمية كبيرة للمصالحة والتعايش الاجتماعي، فهي: اعتراف بالمعاناة، تؤدي إلى تخلي الضحايا عن حالة التذمر والاستياء التي يتقلبون فيها، كما أنها تتيح تبادل التصورات والأبعاد المختلفة لما حدث. في أغلب الأحوال يكون من المستحيل إعادة تصورات الضحايا عن أنفسهم، وكثيراً ما يكون من المستحيل إرجاع ما فقدوه، وسيكون من المستحيل دائماً أزالة الذكريات الأليمة عن أذهانهم. فكيف سيهب المجتمع لمساعدتهم إذاً؟. هنا يأتي دور الرواية السردية إذ من الممكن أن يكون مفعول الإعتراف العلني والعام بالمعاناة مثل البلسم تُمسح به جراحهم النفسية، خاصة إذا صاحبت هذا الإعتراف إعتذارات أولئك الذين تسببوا في هذه الجراح، أو مذكرات بالتعاطف من مسئولين بارزين. فقد يساعد هذا "البلسم" بالاضافة إلى التشجيع وإطلاق العنان للمشاعر، مما يصاحب عادة مشاركة المرء لحكايته مع آخرين في

منبر عام – قد يساعد الضحايا على التخلص من مشاعر الغبن والضغينة التي يستشعرها هؤلاء تجاه الذين آذوهم، أو تجاه المجموعات التي كانوا في حالة نزاع معها. ويخبرنا علماء النفس أن التنفيس عن الغبن عنصر حاسم لعملية العفو، لذلك فمن الحكمة القيام بمبادرة كبيرة من هذا النوع – تتخطى الحواجز العرقية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتجري حيثياتها في العلن وبصورة مرئية تتيح لكل المواطنين السودانين أن يسمعوا ويشهدوا حكاية القصص، وأن يروا تخلق المصالحة أمام أعينهم.

الاعتذار وتحمل المسئولية

عندما تكون مجموعة محلية أو مجتمع بشري قد عانى جراحاً عظيمة جراء العنف والعدوان فلن تجد هذه المجموعة أو المجتمع طريقها إلى المصالحة، وترك أشباح العنف والعدوان وراءها، إلا إذا أعلن المسئوولون عن هذه الفظائع عن أنفسهم، وأقروا بسوء عملهم واعتذروا عنه. عندما يأتي الإعتذار فعلاً، فقد يكون له أثر إيجابي على المعنيين جميعاً. فالمعتذرون لا يتخلصون من شعورهم بالذنب، فحسب، ولكن أيضاً من العبء المتكرر في الدفاع عن أنفسهم، والسعي المتواصل لإيجاد المبررات لها، في الوقت الذين يعلمون في أعماق دواخلهم بأنهم فعلوا أموراً منكرة. لكل ذلك فإنهم يتخففون، بالإعتذار، عن قيود هم من قيدوا بها أنفسهم. كذلك ينشر الإعتذار قدراً من الارتياح لدى الضحايا، ولدى كل من تأثرت وتعطلت حياتهم جراء تلك الأفعال. إذ يخفف من معاناة هؤلاء جميعاً أن يعرفوا أن الجناة يعلمون أنهم أخطأوا، ويخفف منها أن هؤلاء يعرفون الآن أن الجناة

يعانون هم بدورهم مما فعلوا، ويخفف منها أنهم يعرفون أن الجناة قد تخلوا الآن عن محاولاتهم لتبرير تلك الأفعال. في ظل هذه الأوضاع فمن الأرجح أن يتحرر الضحايا أيضاً من مشاعر الغبن التي يحملونها.

لقد وصفت الفقرة السابقة عملية الاعتذار بصورة مثالية سامية، على نحو ما. وهذا ما يدفع إلى الإشارة إلى بعض الصعوبات التي تكتنفها. أولاً وقبل كل شئ تجب الإشارة إلى أن الجناة عادة ما يقاومون بشدة التخلي تماماً عن دفاعاتهم النفسية (وربما القانونية)، ليعتذروا. لذلك فإن تدريجهم إلى حالة يكونون فيها مستعدين للإعتذار سيكون عملاً شاقاً ومضنّ. وحتى إن نجح ذلك، فمن المهم أيضاً أن تكون الطريقة التي تُقدم بها الإعتذارات ماهرة ومراعية لمشاعر الضحايا، لأن الاعتذارات الزائفة ونصف الجادة تسبب من الأذى والإضرار أكثر مما تعالج.

وسيكون أمراً حاسماً وقوياً إذا التقى قادة هذه المجموعات وقدموا اعتذارات متبادلة لبعضهم البعض، حول الأذى والمعاناة اللذين تسببت فيهما كل مجموعة نحو الأخرى عبر السنوات. ولا يعني تقديم القادة لهذه الإعتذارات أنهم جناة، وإنما بوصفهم ممثلين لقواعدهم الاجتماعية المشاركة في النزاع.

إقامة العدالة

بينما يمكن أن ينجح قول الحقيقة والإعتذار في الخطو بالمجتمع خطوات واسعة نحو الإحساس بقدر من الشعور بالأمن والاستعداد للمصالحة، إلا أنهما لا يكفيان معاً لتحقيق المصالحة. فللبشر غريزة

وإحساس طبيعين بالعدل، وينتاب الناس الشعور بأنهم تعرضوا للخيانة عندما لا يلقى المنتهكون العقاب الذي يستحقونه – وخاصة في حالة لم يُعوّض ضحاياهم أيضاً. لذلك يمكن النظر إلي كشف الحقيقة بوصفها الخطوة الأولى التي تضع الأساس لعملية المصالحة، ولكن يجب أن تكون المرحلة التالية هي إقامة البناء فوق هذا الأساس الذي تم وضعه. في هذه المرحلة فإن أفضل الإجراءات للبدء بها هي إقامة العدالة التصالحية (والجزائية أيضاً). وتعني العدالة الجزائية بصورة أساسية إلحاق العقاب بالجناة. وهي قد تأتي في أشكال شديدة، مثل المحاكمات الجنائية وأحكام السجن، أو في أشكال ناعمة مثل الإبعاد من الوظيفة (الحكومة أو الأجهزة الأمنية). وللعدالة الجزائية قيمتان على قدر كبير من الأهمية، فهي أولاً، تردع عن انتهاكات مثيلة، وهي تعطي، ثانياً، الرأي العام شعوراً بأن "كفتي العدالة" تجري موازنتهما. وكلا الإجراءيين يرسخان إلى درجة كبيرة مشاعر الأمان، والإحساس بالإنصاف التي تشتد الحاجة إليهما قبل حدوث مصالحة حقيقية. غير أن واحدة من إشكالات العدالة الجزائية التي تقوم على سلسلة من المحاكمات الجنائية، أنها يمكن أن تأخذ وقتاً طويلاً. وإشكال ثانٍ متعلق بها أنها في العادة تجعل الجناة أكثر تردداً في إعلان الحقيقة بشأن أفعالهم وشركائهم في هذه الأفعال. وجميعها تعقيدات قد تقف عائقاً أمام الطريق إلى كشف الحقائق وتؤخر وتعرقل عملية المصالحة.

وقد لجأت بعض البلدان (جنوب أفريقيا هي أفضل النماذج المعروفة) إلى إبرام تسويات ومنحت الجناة عفواً، طالما قبلوا التعاون الكامل مع عملية

كشف الحقيقة. وهناك خيار آخر وهو المضي قدماً في سلسلة من المحاكمات، ثم منح الذين أُدينو في هذه المحاكمات تخفيضاً في الأحكام في مقابل كشفهم لتفاصيل أوسع حول الجرائم التي ارتكبوها، أو حول من شاركهم في ارتكاب الجرم، ومن الذي مول العملية، ومن كان طرفاً في التخطيط لها...الخ.

وبينما تتوجه العدالة الجزائية إلى عقاب المذنبين، تسعى العدالة التصالحية إلى تعويض الضحايا وإعادة بناء المجتمعات المحلية. ويمكن أن يأتي هذا التعويض في شكل دفعيات مادية، أو مساعدة نفسية (مثل معالجة ضحايا الصدمات النفسية)، أو تعويض رمزي (مثل إنشاء نصب تذكارية للقتلى). وهناك كثيرون ممن يطلقون على هذه الإجراءات: إصلاحات، أو ترميمات، ويمكن تقديمها للأفراد والعائلات أو لمجتمعات محلية كاملة. ولا تُقدم تعويضات المجتمعات في صورة نقدية، في العادة، ولكن من خلال مبادرات لتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي، أو للمنشآت العامة في نطاقه. وتكتسب العدالة التصالحية أهمية كبيرة في الأماكن التي لا يمكن تطبيق العدالة الجزائية كاملة فيها. فهي تساعد الناس على الشعور بأنه حتى إذا لم يكن من الممكن إقامة العدل كاملاً، فإن هناك محاولات جادة وصادقة للتعامل مع الإنتهاكات التي ارتكبت. إلى ذلك ربما تكون أهم جوانب العدالة التصالحية هي قدرتها على إعادة الإحساس بالكرامة إلى نفوس الضحايا.

ويمكن أيضاً الجمع أحياناً بين الاجراءات التصالحية والجزائية، كما هو الحال عند إدانة الجناة والحكم عليهم بخدمات يقدمونها للمجتمعات

المحلية في تلك الأماكن التي كانوا ارتكبوا فيها انتهاكاتهم. والملاحظ أنه في حالة العدالة التصالحية نجد أن المجموعات المحرومة، من الذين لا يجدون فرصاً للتعليم، والرعاية الصحية، أو الترقي الأقتصادي مثل تلك التي يتمتع بها أعضاء اَخرون في المجتمع – ينظرون عن حق – إلى أنفسهم على أنهم ضحايا. لذلك فإنهم بصورة عامة لا يكونون في مزاج ملائم لمعالجة خلافاتهم من أعدائهم، ما بقيت حالهم على ما هي عليه، خاصة إذا كانوا يشعرون بأن الأعداء يجدون فرصاً أفضل للحصول على تلك الخدمات التي حرموا هم منها. في الواقع يظل الأشخاص الذين ينتمون لمثل هذه المجموعات مكشوفين ومعرضين بصورة خطيرة للتعصب الإثني والقبلي، وللهوس الديني والطائفي، وللتمييز الطبقي وغيرها من الحركات التخريبية. لذلك كثيراً ما يتحول مثل هؤلاء الأفراد إلى الجنود المسحوقين غير الواعين لإنتهازيين غاضبين وعديمي الضمير باحثين عن القوة والنفوذ السياسي.

أما الخطوة الرابعة في الطريق إلى المصالحة فهي إبراء الجراح. فالإضطرابات الاجتماعية تصيب بالجراحات كل من الأفراد والمجتمعات، وتكون نتيجتها، في الغالب الأعم، تزايد معدلات الجريمة، والإنهيار الأسري، والعنف، والأمراض الاجتماعية الأخرى. وتؤثر كل من الجراحات المتخلفة عن الاضطرابات وكذلك الأمراض الاجتماعية الناتجة تأثيراً سلبياً قوياً على الاستقرار الاجتماعي، وتعيق اَفاق وفرص المصالحة. لذلك عندما يمر مجتمع ما بهذه التجارب، تكون هناك حاجة عظيمة لتضميد وإبراء جراحه، والتي يجب إجراؤها على مستويين. أولاً كإبراء فردي. فالناس الذين

تعرضوا للعنف، ومن فقدوا أعزاء لديهم، وأولائك الذين دُمرت بيوتهم، أو أجبروا على الفرار منها، والناس الذين تعرضوا للذعر والتخويف، هؤلاء الأفراد جميعاً معرضون بشدة لاضطرابات ما بعد الصدمة. ومن المرجح أن ينخرط الذين يعانون من مثل هذه الاضطرابات في أعمال العنف والجريمة، أو يلجأون للمخدرات والخمور، الأمر الذي قد يؤدي إلى دخولهم في أزمات أسرية أو إلى إنهيار أسرهم تماماً، أو إلى فقدانهم لوظائفهم أو للوقوع في أنواع أخرى من المشاكل. من أجل هؤلاء ومن أجل مجتمعاتهم المحلية، من الأهمية بمكان القيام بنوع من تضميد الجراح وإبرائها. لكن وللأسف فإن عدداً محدوداً جداً من الذين يمكن الإلتجاء إليهم لتقديم المساعدة هنا – رجال الدين والأخصائين والاجتماعيين... الخ- هم من المدربين التدريب الكافي للتعرف على اضطرابات ما بعد الصدمة والتعامل معها. لذلك يصبح ضرورياً في الأقطار التي مرت بنزاعات شديد أن توفر التدريب المطلوب هنا، وأن تنظم برامج العلاج لهذه الحالات.

ثانياً، هناك أيضاً إبراء جراح المجتمع المحلي. في هذا الإطار، فإن الحوار بين الأطراف المشاركة في النزاع هو أمر حاسم في الإبراء الجماعي للجراح. غير أن إجراء مثل هذا الحوار يتطلب حرصاً وعناية خاصة. إذا يجب إدارته بطريقة تضمن أن تصبح الأطراف أكثر تفهماً وتعاطفاً مع بعضها، بدلاً من إستخدام الحوار لتوجيه ضربات لبعضها البعض. هنا يمكن أن تكون طقوس الإبراء التقليدية ذات فائدة كبيرة، ولكنها يمكن أن تتسبب في الكثير من المشاكل أيضاً. على سبيل المثال فإن إجراء طقوس المصالحة بينما لا يزال أعضاء في المجتمعات المحلية يشعرون بغبن شديد، وبينما لم يحصل

الاعتراف بعد بما تعرض له الضحايا، ولم يعوضوا عن الأضرار التي لحقت بهم- إن إجراء هذه الطقوس في مثل هذه الظروف قد يكون متسرعاً وغير ناضج، وقد يتسبب في الواقع، في زيادة مشاعر الغبن والضغينة. وقد يؤدي ذلك لترجيح وتائر النزاع وليس لتقليلها. هناك أيضاً تحد آخر يكمن في كيفية التوصل إلى طقوس واحتفالات لتكريم ثقافي لأناس من مجموعات إثنية مختلفة.

عمليات المصالحة وإبراء الجراح

ما هي المصالحة، لمن، كيف ومتى؟
المصالحة: كيف السبيل إليها؟

يتطلب دفن الماضي من باب تصالحي تعبئة وتحريك عدد من التقنيات المختلفة: (أ) إبراء جراح الناجين، (ب) إقامة صور من العدالة الجزائية والتصالحية، (ج) تثبيت الوقائع التاريخية من خلال كشف الحقائق، و(د) التعويض عن الأضرار المادية والنفسية التي وقعت على الضحايا. وترتبط هذه الآليات الأربع إرتباطاً وثيقاً ببعضها البعض. فبدون تعويض لن تبرأ الجراح. كما أن العدالة التصالحية، في حال إدارتها بصورة سليمة، تستطيع أن تبرئ جراح كل من الضحايا والجناة على حد السواء. كذلك يكون لقوله أو قولها للحقيقة آثاراً علاجية على الضحايا والجناة. ("الكشف شفاء" كان هو شعار هيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا). إضافة إلى ذلك فإن الإعتراف بما حدث يكسر الحلقة الجهنمية للإفلات من العقاب. فالصمت وفقدان الذاكرة هما ألد أعداء العدالة.

الشفاء

لقد كتب الكثير عن تأثير هذه الآليات الأربع في عملية المصالحة. ويعتقد البعض أن كشف الحقيقة، على سبيل المثال، يقود مباشرة إلى بناء الثقة والتعاطف بل وإلى إفشاء روح العفو. وكان هذا الإعتقاد واضحاً وموجوداً بقوة في تسمية "هيئة الحقيقة والمصالحة"، وهو إسم صحيح فيما يتعلق بأن البحث عن إستقامة الماضي هو خطوة حيوية في عملية المصالحة، في تعريفنا الواسع لها. غير أن الحقيقة وحدها لا تأتي بالمصالحة، صحيح أن البحث عن الحقيقة هو عنصر حاسم، ولكنه مجرد عنصر واحد من عناصر المصالحة. وبذات القدر فالعدالة مطلب حيوي لإبراء الجراح، لأنها تسائل المنتهكين، وتعيد بناء علاقات قائمة على المساواة والاحترام. ولكن العدالة وحدها لا تتيح مصالحة كاملة. إن الحقيقة والعدالة لا ينفصلان عن المصالحة. بل هما عناصر مفتاحية وحاسمة بالنسبة لها. ومن ثم يشكل إشفاء الجراح، والبحث عن الحقيقة، وإقامة العدالة، والتعويض، الأساس الذي تُبني من فوقه المخرجات المختلفة لعملية المصالحة. هذه العناصر الأربع هي التي تهيئ البيئة المناسبة وتولد الفرص للتقدم بالمصالحة إلى الأمام. ولكن هناك أيضاً حاجة للاستثمار في مجالات أخرى، غالباً على المدى الطويل، مثل البرامج التعليمية وأنشطة التوعية بحقوق الإنسان وما إليها.

قرارات يجب اتخاذها، خيارات لفرزها

سيكون القادة السياسيون وقادة المجتمع المدني مواجهين بخيارات استراتيجية وهيكلية عديدة مختلفة. هنا تبرز أهمية التعرف على العوامل

الحاسمة وكذلك الحلول المحتملة. وستتناول أجزاء أُخرى من هذه الدراسة بعضاً من الخيارات المطروحة، ولكننا سنتناول فيما يلي باختصار بعض المشاكل العامة.

من يمتلك عملية المصالحة؟

هناك دور حاسم مفتاحي للسلطات في تخطيط ووضع برامج المصالحة. غير أن الآَراء تتضارب فيما يتعلق بالإتجاه الذي يجب أن تأخذه مثل هذه السياسات الرسمية. من جانب،هناك مقاربة: من أسفل – إلى – أعلى، التي تعتبر تحسين العلاقات الشخصية في أوساط المنتسبين إلى المجتمعات المحلية بوصفها المجال الرئيسي لأعمال المصالحة. في هذا الإطار يُنظر للمصالحة المحلية، المستنبتة على مستوى الجذور، والمبادرات القاعدية على أنها مفتاح النجاح للمصالحة. "على العكس من هذه"، يقول هوجو فان دير ميرفى، وهو أكاديمي جنوب أفريقي "تنطلق مقاربة من – أعلى – إلى أسفل، من تصور يرى أنه لكي تتغير الديناميات على المستوى المحلي، فيجب أن يأتي التدخل اولاً من المستوى الوطني.. وهذا التدخل الوطني هو الذي سيرشح ويتسرب إلى الأسفل لخلق الظروف (والحوافز) التي يمكن في إطارها للفاعلين المحليين أن يدفعوا قدماً بعملية المصالحة". وقد اختارت هيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا هذه المقاربة: من- أعلى- إلى- أسفل. غير أن مراقبين كثيرين يرون أن هذه الإستراتيجية قادت إلى إهمال جوانب المصالحة على مستوى المجتمعات المحلية، وإلى تعبئة غير كافية للمنظمات غير الحكومية. والنتيجة هي ضياع كثير من الفرص. من ذلك

القدرات التعليمية للمنظمات غير الحكومية في إعلام السكان عموماً بعملية الحقيقة والمصالحة، والبينات التي يمكن أن تجمعها مع الزمن، وشبكات العلاقات التي يمكن تجميع الأدلة من خلالها. من جانب آخر، لايتعدى الأمر أن يكون مجرد وهم لمن يعتقد أن مصالحة مفروضة من أعلى ستدفع تلقائياً الأفراد للمصالحة. فالسلطات لن تستطيع أن تفرض على الناس الثقة في بعضهم والتعاطف بمراسيم حكومية، ولا أن تعفو وتغفر نيابة عن الضحايا. (لا زالت تصريحات ويلسون مانديلا حول العفو والمغفرة تثير إحباطاً واسعاً في أوساط مجتمع السود بجنوب أفريقيا).

ويقدم لنا تاريخ تشريعات العفو ذات الدروس مرة بعد أخرى. فقد أصدرت فرنسا وهولندا، بعد فترة قصيرة من إنتهاء الحرب العالمية الثانية، قوانين عفو عن أولئك الذين تعاونوا مع الالمان، في محاولة لدفن الماضي، والإسراع بعملية المصالحة والوحدة الوطنية، غير أن الأيام برهنت على أن تلك الخطوة لم تكن أكثر من "نسيان قانوني"، لم يلامس قلوب أو أرواح كثيرين من المواطنين. بل ولاقت سياسات العفو لعدة دول في امريكا الجنوبية نجاحات أقل من هذه، في الثمانينات. فلم توقف تلك السياسات، أسر المختفين، على سبيل المثال، من المطالبة، وإعادة المطالبة مرة بعد أُخرى بالعدالة ومحاسبة الجناة. ولكن مع كل هذه الاخفاقات لا تمضي هذه السياسات الرسمية دون تأثير على سلوكيات وتصرفات الأفراد، لأنه يظل بمقدور السلطات على الدوام أن تهيئ أجواءً تشجع القطاعات الأهلية على المصالحة. فاعتذار يصدر عن الرئيس، أوالتشريع ليوم تذكاري أو إقامة متحف للضحايا، هذه جميعاً يمكن أن يكون لها تأثير مقدر على أفراد

الضحايا والجناة. لذلك فإن أحد أهم الاستنتاجات هنا – بكلمات فان دير مريڤ، هو أن "كل من مقاربتي: الأعلى- إلى- الأسفل، أو الأسفل- إلى- الأعلى هما مقاربتان أساسيتان لعملية مصالحة مستدامة وطويلة المدى. غير أنه يجب تطبيقهما بصورة تكاملية، بدلاً من أن تكون واحدة منهما على حساب الأخرى".

موازنة المصالحة والعدالة الجزائية

تتطلب إعادة بناء النظام الأخلاقي الذي دُمر "إقامة العدل". هذا، قبل كل شئ آخر، هو واجب الحكومة التالية، بوصفه التزاماً أخلاقياً تجاه ضحايا النظام القمعي. إذ تتمثل مهمة العدالة في مرحلة ما بعد النزاع في إبراء الجراح وإصلاح الدمار الأهلي والرسمي الذي ألحقه النظام البائد. وبإعتبارها طقساً تطهرياً، تمهد العدالة الجزائية الطريق لنهضة أخلاقية وسياسية. من جانب آخر يمكن أن تفسد المحاكمات القضائية وتخنق جهود المصالحة المستدامة التي يعتمد عليها عمل ونجاح النظام الجديد.

في هذا الإطار تبرز الحجة القائلة بالحاجة إلى "قفل حسابات التاريخ" كواحدة من الحجج الرئيسية للداعين لتشريعات العفو. فهم يدافعون عنها بالقول بإن المصالحة لا يمكن تحقيقها إلا إذا امتنعت النخب اللاحقة عن محاكمة المسؤلين من النظام السابق. كان هذا هو المبرر الذي قدمه الرئيس سانقوينتي، رئيس الاورجواي لإصدار قانون يعفو عن تجاوزات نظام عسكري سابق، قائلاً: "قررت حكومة الاورجواي إتخاذ أجراءات على قدر كبير من الشهامة والرحمة مستخدمة في ذلك آلية ينص عليها دستور

الجمهورية. لقد تركت إثنا عشر سنة من الدكتاتورية ندوباً تتطلب وقتاً طويلاً لكي تبرأ، وسيكون جيداً أن نبدأ بذلك الآن. إن بلدنا يحتاج للمصالحة لمواجهة المستقبل الصعب والواعد أيضاً". واستخدم مانديلا ذات الحجة للدفاع عن بنود العفو في الدستور الانتقالي لجنوب افريقيا، وفي تفويض هيئة الحقيقة والمصالحة. ويذهب آخرون إلى أن غياب الإجراءات القضائية يستبعد أي حديث عن المصالحة.

وكتبت تينا روزنبيرج، وهي صحفية كتبت كثيراً حول هذا الموضوع تقول: " إذا لم يشعر الضحايا في مجتمع ما أن هذا المجتمع يحس معاناتهم، فلن يكونوا مستعدين لترك الماضي خلفهم... إذا رأوا أن الجرائم البشعة التي ارتكبت سراً ستظل مدفونة غير معروفة فلن يكونوا مستعدين للمصالحة" وتستطرد روزنبيرج " إن ذلك النوع من المصالحة الذي يترك ما مضى في الماضي، ليس مصالحة حقيقية. بل مصالحة تحت تهديد السلاح، لا يجب خلطها بالشئ الحقيقي". غير أن إيجاد الموازنة بين متطلبات العدالة الجزائية، والمصالحة ليس أمراً سهلاً. فهي تقتضي تحليلاً صعباً، ووعراً – في أحايين – للعائد والتكلفة، يُوازن فيه بين كل التكاليف والعائدات، واحدة مقابل الأخرى.

المصالحة: متى، وبأي ترتيب وسرعة؟

بالنظر إلى قابلية الأوضاع للتفجر في الفترة التي تلي النزاع مباشرة، تكتسب إدارة الوقت في التقدم بعملية المصالحة أهمية كبيرة، تكتنفها الصعوبة في البحث عن مستقبل مشترك. إذ يجب ألا تأتي السياسات متسرعة جداً أو متأخرة جداً. لذلك تتزاحم الأسئلة: ما هو الوقت الملائم للقيام بأنشطة المصالحة؟ ما هو الترتيب المناسب، وبأي سرعة؟

الوقت

عادة ما يكون إنتهاء النزاع الدموي سبباً في إيجاد أجندة معقدة: إعادة بناء الأجهزة السياسية، والخدمة المدنية، وإقامة انتخابات حرة، وضع دستور وطني جديد، توفير الحد الأدنى من الأمان المادي، تأسيس قضاء مستقل وغير منحاز، محاكمة منتهكي حقوق الإنسان، تثبيت أسعار العملة الوطنية، إعادة بناء هياكل الإقتصاد، ...الخ. والأرجح وأقرب إلى الواقع هو أنه من المستحيل معالجة كل هذه القضايا مرة واحدة. وبما أن المصالحة هي واحدة من تحديات عديدة، فقد تقود المصالح السياسية أو الإقتصادية قصيرة المدى إلى تأجيل إجراءات المصالحة. أو قد يُجبر مجتمع ما بعد النزاع على توجيه جهوده في إتجاهات مختلفة في ذات الوقت، وينتهي الأمر بألا يحظى بناء التعايش والثقة والتعاطف، بالانتباه الكافي.

في النهاية سوف يؤثر القرار بشأن موعد بداية خطوات المصالحة تأثيراً خطيراً على الناتج النهائي. ستكون هناك ضرورة لإتخاذ قرارات صعبة. وحتى يتمكن متخذو القرار من إختيار أكثر الأوقات ملاءمة، يجب: (أ) "إدراك حكم الوقت" بمعنى القيام بقراءة صحيحة للقوى التي تلقى بتأثيرها على الأجندة الانتقالية، (ب) الوعي بأهمية الإجراءات على المدى الطويل، (ج) الإنتباه إلى أن مجرد مرور الوقت لن يؤدي إلى المصالحة في النهاية.

إدراك أحكام الوقت

تشكل بعض العوامل المؤثرة على تعامل المجتمع مع ماضيه الدموى العنيف، مثل طبيعة إتفاق السلام، أيضاً على أولوية المشاكل التي تظهر في

الأجندة الانتقالية. إذ تبين تجارب سابقة أن الأولوية، كثيراً، ما تكون للقضايا السياسية والإقتصادية، على حساب برامج المصالحة. وتميل المؤسسات المالية الدولية (خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) إلى تشجيع هذه التوجهات. في حال صارت الأولوية للإصلاحات السياسية والإقتصاية، خاصة وأن تحسين الأوضاع الاجتماعية – الإقتصادية للضحايا هو خطوة حاسمة على طريق المصالحة، فيجب الانتباه لتجنب تخريب فرص المعالجة على المدى الطويل، من خلال إقامة هياكل سياسية وإقتصادية غير ملائمة.

مع ذلك لا يمكن تأجيل جهود المصالحة لأجل غير مسمى. إذ تبين تجارب سابقة مع هيئات الحقيقة، أن مستوى جودة إفادات الشهود تتلاشى سريعاً مع الزمن. كما أن عملية الإبراء يجب أن تبدأ بأسرع ما يمكن، لأن الضحايا يصبحون أكثر استغراقاً في آلامهم وعزلتهم مع مرور الوقت. فإذا عرقل السياق العام البدء مبكراً، يجب، على الأقل إتخاذ إجراءات انتقالية مؤقتة لمعالجة الموقف. ويمكن أن تساعد التطورات الحديثة في تيسير البدء المبكر بأنشطة ذات توجهات تصالحية: (أ) هناك اتجاه واضح اليوم في النظر إلى المصالحة باعتبارها عنصراً حاسماً في منع نشوب النزاعات – ولذلك تحتل مكاناً بارزاً في سياسات دول ما بعد النزاع، والأمم المتحدة والكثير من الدول المانحة؛ (ب) وصل مستوى تعبئة وتمكين الضحايا في بعض أقطار ما بعد النزاع، درجة لم يعد معها من الممكن رفض مطالبهم بالتقدم أكثر في مجالات الإبراء والبحث عن الحقيقة؛ (ج) تزايدت بشكل كبير المعلومات المتاحة حول برامج الإبراء، وكشف الحقيقة، والعدالة، والتعويض، كما

وقادت تجارب لجان الحقيقة في جنوب أفريقيا وجواتيمالا إلى إنتشار نماذج متشابهة على نطاق واسع.

دور الذاكرة

أحياناً تلجأ البلدان في مرحلة ما بعد النزاع إلى تجاهل الماضي ونسيانه. وعادة ما يكون السبب في ذلك الرغبة في عدم نكأ الجراح مرة أخرى خوفاً من أن يهدد ذلك السلام الهش القائم. وكثيراً ما تأتي الإشارة إلى كمبوديا كنموذج هنا. (أنظر دراسة الحالة في نهاية هذا الفصل). في مجتمعات أخرى كان الإجبار على النسيان جزءاً من استراتيجية مقصودة لأولئك الذين مارسوا العنف، كما كان الأمر مع بعض دول امريكا اللاتينية في الثمانينات. ولكن التاريخ يعلمنا أن مثل هذه السياسات تصبح، على المدى الطويل عائقاً حقيقياً أمام الانتقال من ماض منقسم إلى مستقبل مشترك. إن إنكار الماضي وتجاهله هو عدو المصالحة، للأسباب التالية: (أ) فهو يحرم الضحايا من اعتراف الرأي العام بآلامهم، (ب) وهو دعوة للجناة لمواصلة إنكارهم، (ج) وهو يحرم أجيال المستقبل من فرصة إدراك الماضي والتعلم منه، وبالتالي من المشاركة في بناء مصالحة مستدامة.

مع ذلك فالذاكرة هي أيضاً سيف ذو حدين. فقد تلعب، من جانب، دوراً حاسماً في أن تكون المصالحة راسخة مستدامة. ولكن لها القدرة أيضاً على عرقلة وإعاقة عمليات المصالحة. فهناك خطر الاسراف في الذاكرة. وكما يقول انديو ريجي: "إن الإنشغال الزائد بتذكر الماضي قد يعني أن الإنقسامات والنزاعات القديمة لن تموت، وأن الجراح لن تبرأ أبداً. في مثل

هذه الأوضاع يظل الماضي مسيطراً على الحاضر، وبالتالي، مسيطراً بنحو ما على المستقبل أيضاً". وكثيراً ما تكون الذاكرة، أنتقائية، بل والأسوأ أنها قد تكون أيضاً خاضعة للتلاعب وإساءة الاستعمال. بطبيعتها تميل الذاكرة إلى أن تكون إنتقائية. هذا هو المعتاد منها في الحياة اليومية، حتى في تلك الأوضاع غير المسكونة بهواجس النزاع وتداعياته. أما في ظروف النزاع المتطاول فتشكل الإنتقائية خطراً حقيقياً. على سبيل المثال شكل معظم الألبان والصرب في كوسوفو، والمسلمين والصرب في البوسنه، ذاكرات مختلفة تماما عن ماضيهم المشترك الذي عاشوه معاً. وإذا لم تُعدل هذه الذاكرات عبر آليات من شاكلة هيئات مستقلة للحقيقة، فسترشح هذه الذكريات الإنتقائية وتتناقل من جيل لآخر.

يمكن طبعاً التلاعب بالذاكرة الجماعية. إذ يتجه صانعوا القرار في مجتمعات ما بعد النزاع عادة إلى فرض تلك الصيغة من الماضي التي تزيد من فرص الوحدة المطلوبة بشدة في مثل تلك الظروف. حدث ذلك في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن أحدث الإحتلال الالماني للبلد شرخاً عميقاً في أوساط السكان وقسمهم إلى مقاومة ومتواطئين. ولكن الخطة التي أعدت بعناية للخطاب العام وللبحث الاكاديمي نجحت في التقليل من أهمية التواطؤ وأعلت من شأن المقاومة إلى الدرجة القصوى. بهذه الطريقة تم إختراع ماضي مجيد. ولم تظهر شروخ في هذه الصورة الذاتية الرسمية إلا في الستينات، حينما برزت الانقسامات القديمة تتحدى تلك الصورة الذاتية الزاهية. كذلك ليس من النادر أن نجد إساءة وتجاوزاً بالجملة للذاكرة. إذ قد يلجأ بعض القادة الحزبيين المتورطين في نزاع وحشي، عن قصد إلى إبقاء

ذكرى ما حية، بهدف إزكاء نيران الكراهية – وايرلندا الشمالية هي مثال واحد فقط هنا.

ولكن الذاكرة قد تكون أيضاً أداة قوية لتحقيق المصالحة، فهي يمكن أن توفر إشارات إنذار مبكر، تعلم أجيال المستقبل كيفية التعرف على العلامات الأولى، وعلى الاحتمالات الخطيرة بتجدد عدم الثقة. وتحمل كلمات الفيلسوف جورج سانتيانا الثقل الحقيقي لهذه الحجة عندما قال: "إن الذين لا يذكرون ماضيهم مصابون بلعنة تكراره". ويمكن إسقاط الذاكرة في أشكال تعزز المصالحة – نصب تذكارية ثابتة تختص بذكرى الضحايا، أماكن تذكارية (جزيرة روبن في جنوب أفريقيا كمثال)، أيام تذكاريه ومسرحيات وأشعار – جميع هذه التذكارات تعطي بعداً جماعياً للآلام الشخصية، وتخلق آلية طويلة المدى لإبراء الجراح. وبالطبع يمكن أن تتوفر آلية مناسبة لاستخدامات الذاكرة إذا قام معهد لكشف الحقيقة – مستقل، حكومي أو تابع للمجتمع المدني – بتمهيد الأرضية لذلك. بل يمكن أن يتيح ترميم للماضي معلن على الرأي العام للذاكرات المتنافسة أن تتعايش مع بعضها. ولكن في ظل المخاطر المحيطة بالاسراف في الذاكرة، على المجتمع أن يحاول الوصول إلى المزيج الدقيق والصحيح بين التذكر والنسيان.

أهمية الإعتذار المتأخر

تميزت الحقب الأخيرة بموجة من الإعتذارات عن المظالم التي حدثت في ماض بعيد. فالرق، والفظائع التي ارتكبت خلال الحقبة الإستعمارية،

والهولوكوست، والحبس اللا إنساني لليابانيين– الأمريكان أثناء الحرب العالمية الثانية، وسرقة أطفال السكان الأصليين في أستراليا، وسياسات الفصل العنصري، والإبادة الجماعية في رواندا – جميع هذه الأفعال كانت موضوعاً لإعتذارات الوراث السياسيين في المجتمعات التي ارتكبتها. في بعض الحالات صاحبت التعبيرات الرسمية عن الندم وتحمل المسئولية دفعيات مادية كاملة أو جزئية لديون قديمة لم تُسدد.

هل تُعتبر هذا الإعتذارات جزءاً من لفتة أو إيماءة على طريق المصالحة؟ هل تسهم حقاً في تحقيق المصالحة؟ من الذي يجب أن يعتذر ومن يقبل الإعتذار؟ يقول البعض إن سياسة الاعتذارات هي سياسة رخيصة، وطريقة سهلة للمخارجة من تأنيب الضمير، أو أنها لا معنى لها مطلقاً، لأنه لا تعقبها إجراءات للتعويض. ولكن اَخرين يقولون إن مثل هذه الإيماءات يمكن أن يكون لها تأثير مهم – إذ لبت شروطاً محددة (أ) يجب البرهنة على صدق الإيماءة (ب) يجب القبول الكامل وغير المشروط بالمسئولية (ج) تجنب تقديم أي تبريرات للفعل الأصلي (أو عدم الفعل في حالة الفرجة)، و (د) إذا كانت أحداث الماضي لا تزال تتسبب في مظالم، فيجب على المعتذرين بإسم الأسلاف إعلان التزمهم الواضح بالتغيير.

الزمن لا يشفي كل الجراح

ليس من الحكمة الإعتقاد بأن مجرد مرور الزمن سيقود في النهاية إلى تحقيق المصالحة. فكل الشواهد تدل اليوم على أن التطلع لمعرفة ما جرى، والعدالة، وجبر الضرر، وجميعها خطوات أساسية على طريق المصالحة- أن

هذا التطلع لا يختفي ببساطة مع مرور الزمن. في حالة كمبوديا، مثلاً، لم يصبح البحث الجاد والواضح عن العدالة والحقيقة احتمالاً واقعياً، إلا مؤخراً، بعد سنوات عديدة من توقف العنف، وفي امريكا اللاتينية فشل الفرض السياسي والثقافي لـ"النسيان والعفو" فشلاً كاملاً، في وقف المطالبة بمحاكمة "بينوشتات" القارة. بل طلب الامريكيون الأصليون من لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، مساعدتهم على إقامة هيئة لفحص المعاملة التي تعرض لها أسلافهم في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. كذلك أثار مؤتمر الأمم حول العنصرية، في عام 2001، مسألة التعويض وجبر الضرر للآلام والدمار الذي وقع في فترة الرق والإستعمار. ذلك أن الماضي العنيف، خاصة إذا لم يتم التعامل معه بصورة ملائمة، يماثل النار التي تشتعل بشكل متقطع ومن وقت لآخر. فتتناوب وتتعاقب سنوات الهدوء مع سنوات الإضطراب وردود الفعل الإنفعالية العميقة.

التوقيت

تتطلب سياسات المصلحة "خطة عمل" للتحكم في الترتيب الصحيح لخطوات وأبعاد العملية. ما الذي يأتي أولاً — هل هي مبادرات تضميد الجراح، أم التمييز الإيجابي لصالح الضحايا في مجالات السكن والتعليم؟ هل هو سجن القيادات الكبيرة للمنتهكين، أم تأمين الوثائق الأساسية من أجل كشف الحقيقة في المستقبل؟. ويمكن أن يقود الترتيب غير الصحيح للأولويات إلى تأثيرات سيئة ونتائج غير مرغوبة. من ذلك أن شبح المحاكمات قد يدفع المتهمين إلى تدمير الأدلة. كذلك قد يقود إعطاء

الأولوية لكشف الحقائق إلى تذمر وسخط الضحايا الذين يكونون في أمس الحاجة للسكن والخدمات الصحية. وتكمن المشكلة هنا في أن النماذج التاريخية المتشابهة التي يمكن أن تُستنتج منها دروس لا لبس فيها، قليلة ونادرة، ولكن من المعلوم لدى الخبراء في هذا المجال أن هناك إجراءات محددة هي أكثر إلحاحاً من غيرها، منها، على سبيل المثال، فتح قنوات التواصل بين الأطراف المتحاربة في السابق، وإتخاذ الإجراءات التأديبية المؤقتة بحق الجناة الرئيسيين، ورفع أكثر الأضرار المادية والنفسية وافدحها، من التي وقعت على الضحايا. كلمة السر هنا هي "المرونة"، التي يجب أن تحكم توجهات متخذي القرار وقادة المجتمع المدني. ويجب أن يكون هؤلاء جميعاً منتبهين إلى أن الإطار الزمني والجداول الزمنية التي تعمل في ظلها السلطات تختلف عن تلك التي تحيط بالضحايا، وأن احتياجات الأفراد والمجتمعات تتغير بسرعة في الفترة التي تلي النزاع مباشرة.

سرعة الإيقاع

ما هو الإيقاع المناسب لمناشط المصالحة؟ مرة أخرى، ليست هناك مقارنة قياسية. فالوقت الملائم للمراحل المختلفة من العملية (تحقيق التعايش السلمي، بناء الثقة والتعاطف) يعتمد على السياق العام الذي تجري فيه العملية. وبالتالي فإن السؤال المطروح هو: هل يتوفر الوقت الكافي لتطبيق جميع أركان المصالحة (إبراء الجراح، العدل، كشف الحقيقة، والتعويض).

وتشير تجارب سابقة ألى أن التسرع في الإجراءات، كما يطالب بذلك، عادة، دعاة السلام والوسطاء الوطنيين والدوليين، يؤدي بلا إستثناء تقريباً إلى نتائج عكسية. ذلك أن الضحايا يكونون، في الفترات التي تعقب الحروب الأهلية أو الحكومات اللا إنسانية – مشغولين تماماً بأوجاعهم ومصائبهم الخاصة، عن أن يبنوا في عجلة ثقة أو تعاطفاً مع آخرين. إضافة إلى ذلك فإن التعامل مع الظلم الإنساني هو عملية شخصية ذات أبعاد نفسية عميقة، تمس الجوانب المعرفية وكذلك الشعورية في الإنسان، العقلاني واللاعقلاني في كيانه، وهي محددة اجتماعياً ومعينة نوعياً. لذلك فإن الطريقة التي سينظر بها الناس إلى إيقاع المصالحة سوف ترتبط ارتباطاً لصيقاً بمواقفهم وتجاربهم أثناء النزاع. وعادة ما تكون النتيجة أن يجد الأفراد والمجموعات أنفسهم في مراحل ومستويات مختلفة في الطريق الواصل بين العداء المكشوف والعلاقات التي تقوم على الثقة والتعاون.

والوضع المثالي هنا أن تمنع المصالحة، مرة واحدة وللأبد، إستخدام الماضي بأي صورة كبذرة لتجدد النزاع. إذ يجب أن ترسخ المصالحة أركان السلام، وأن تكسر الحلقة الجهنمية للعنف والعنف المضاد، وتقوي وتعزز المؤسسات الديمقراطية التي جرى تأسيسها أو إدخالها حديثاً. فهي كعملية مشغولة بما مضى، يجب أن تعيد بناء الصحة الشخصية للناجين، وتعوضهم عن مظالم الماضي، وتبني أو تعيد بناء علاقات مسالمة وغير عنيفة بين الأفراد والمجتمعات، وأن تؤدي إلى قبول أطراف النزاع السابق، لرؤية وإدراك مشترك للماضي الذي مروا به. أما بوصفها عملية ناظرة للمستقبل، فتعني المصالحة بتمكين الضحايا والجناة من إستئناف حيواتهم على المستوى

الاجتماعي، والتأسيس لعملية حوار سياسي منضبط إلى جانب إقتسام مناسب للسلطة. ليس من السهل تحقيق مثل هذه المصالحة الشاملة على أرض الواقع. ذلك أن تجارب الماضي الوحشية تجعل عملية البحث عن إطار للتعايش السلمي، مسألة دقيقة ومعقدة. لأن المصالحة ليست قضية معزولة، بل إستعداد دائم لترك طغيان العنف والخوف في الوراء. هي ليست منشطاً بل عملية، وبوصفها هذا فهي في العادة عملية صعبة، وطويلة، ولا يمكن التنبؤ بها، وتشمل خطوات ومراحل مختلفة ومتداخلة. وتتطلب كل خطوة فيها تغييرات في السلوك والتفاعل (على سبيل المثال، التسامح بدلاً عن الإنتقام)، وفي طريقة التصرف (مثلاً، تخليد مشترك لجميع الضحايا، بدلاً عن النصب التذكارية المنفصلة)، وعلى مستوى البيئة المؤسسية (مثلاً، استيعاب قدامى المحاربين في شبه – مليشيات خاصة). وفوق كل ذلك يجب أن تكون مقاربة هذه العملية انطلاقاً من أن كل خطوة لها حسابها، وأن لكل جهد قيمته، وأنه في هذا المجال المعقد والدقيق، فإن أي قدر من التحسن هو تقدم مقدر. لا بد من القول بأن الحديث عن المصالحة من حيث تسلسل وقائعها تكتنفه مخاطر معينة. ذلك أن عملية المصالحة ليست عملية خطية. فمع كل مرحلة وخطوة يظل إحتمال الإرتداد إلى الوسائل العنيفة في التعامل مع النزاعات احتمالاً حقيقياً وقائماً. كما أن المراحل لا تتبع دائماً بعضها في نظام منطقي وممرحل. إلا أنها تظل مع ذلك عناصراً أساسية لأي مصالحة مستدامة.

ثلات مراحل

المرحلة الأولى: إحلال التعايش السلمي مكان الخوف

عندما يتوقف إطلاق الرصاص، يكون تحقيق التعايش السلمي بين الأفراد والمجموعات المتصارعة، هو الخطوة الأولى للابتعاد عن الكراهية، والخصومة والمرارات المتوارثة. ويعني ما سبق في حده الأدنى البحث عن بدائل للإنتقام. يقول مراقب من جنوب أفريقيا، هو شارلس فيلا – فايسينيكو إن "المستوى الأدنى من التعايش لا يعني أكثر من مجرد الرغبة في عدم القتل المتبادل – حالة من المشي على الجانب الآخر من الشارع". بالنسبة للبعض سيكون الأساس لهذه الخطوة هو التعب من الحرب أو الإستنتاج البسيط، ولكن الواقعي، بأن القتل لن يعيد من ماتوا إلى الحياة مرة أخرى، أو قد يتأسس على إعتقاد، كما قال مارتن لوثر كينج، بأن أولئك الذين لا يتعلمون كيف يعيشون معاً كأخوان وأخوات سيهلكون معاً كالحمقى، والفكرة المشجعة هنا أنه حتى في قلب أكثر النزاعات وحشية، كانت هناك

دائماً جزر من التسامح والأخلاق السامية – حيث يبدي رجال ونساء نماذج مبهرة للشهامة والشجاعة، تنقذ أرواح أناس آخرين "من الجانب الآخر".

ويتطلب الانتقال إلى مثل هذا التعايش السلمي قبل كل شئ، أن يتحرر الضحايا والجناة من العزلة التي تشلهم، وحالة الرثاء على أنفسهم التي تتملكهم ويعيشون أسرى لها. ويقتضي ذلك بناء أو تجديد قنوات التواصل داخل مجتمعات الضحايا والجناة وبين بعضهم البعض. وتقع المسئولية الجدية في هذا الإطار على القادة السياسيين المجتمعيين، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية. إذ يقع على عاتق هؤلاء القيام بمبادرات أو إدارة برامج لمثل هذا التواصل التحرري. أو يمكنهم أن يدشنوا مثل هذا الحوار، كممثلين للضحايا والمنتهكين، إذا لم تكن الأطراف المباشرة قادرة بعد على الحديث إلى بعضها البعض.

ويتمثل الشرط الثاني في البيئة الآمنة. فما لم يتوفر الحد الأدنى من الأمان المادي، لن يكون هناك مجال لتحقيق تقدم في المصالحة. وسيكون لمتخذي القرار المحليين والدوليين أدواراً هامة ليقوموا بها في هذه المرحلة. إذ يجب توجيه جهود جادة لإقامة حكم القانون على أسس منصفة ومقبولة. ولا يتوقع أحد أن يختفي النزاع بهذه الخطوة من خطوات المصالحة. لأن الأفراد والمجموعات والمجتمعات ستواصل حالة الخصومة، ولكنها ستكون اتفقت على أن تختلف وأن تستخدم وسائل أقل عنفاً للتعامل مع الصراعات القديمة (والجديدة). ويمكن أن تكون واحدة من الوسائل هنا استبدال التارات الخاصة بديات أو تعويضات تقوم بها إحدى المؤسسات (المحاكم الجنائية مثلاً)، وتحكمها قواعد متفق عليها.

المرحلة الثانية: عندما يذهب الخوف – بناء الثقة والتعاطف

بعد ذلك، وفي الوقت المناسب، يتطور التعايش السلمي إلى علاقة قائمة على الثقة. وتتطلب هذه المرحلة الثانية من عملية المصالحة، أن يكتسب كل من الضحايا والجناة ثقة جديدة في أنفسهم وفي بعضهم البعض. وتتطلب أيضاً الإيمان بأن جوهر الإنسانية وروحها موجودة في كل رجل وأمرأة: ذلك أن الاعتراف بإنسانية الآخر هو الأساس للثقة المتبادلة، ويفتح الباب لاستدامة ثقافة اللاعنف بالتدريج. كتب هوارد كلارك عن السياق في كوسوفو، قائلاً: "قد يجدر بالمرء أن يحاول التمييز بين الشخص وأفعاله، فيكره الجرم، بينما يحاول ألا يكره المجرم، ويمكن أن يحاول المرء أيضاً أن يتفهم الضعف الإنساني لأولئك الذين جرفهم التيار. مع ذلك، وحتى عندما لا يستطيع المرء أن يعفو، هناك حد أدنى من المعايير على المرء ألا يسقط تحتها، ذلك أن إعادة البناء الاجتماعي تتطلب إحترام حقوق حتى أولئك الذين لا نحبهم. هذا الإحترام هو الشاهد على إنسانية المرء في نفسه".

ويتمثل ناتج ثان للمرحلة الثانية في قدرة الضحية على التمييز بين درجات الجرم في أوساط الجناة، وعلى الفصل بين الأفراد والمجتمعات. وتعتبر هذه خطوة هامة في التقليل من حجم الفظاعات وتحجيم أثرها المتخيّل أحياناً، والذي يؤدي إلى إبقاء التصورات حية بأن كل أعضاء المجموعة العدوة هم في الواقع جناة فعليين أو محتملين. ويمكن أن يكون للمحاكم العادية دور كبير هنا: ذلك أن المهمة الأساسية للمحاكم هي على وجه

التحديد شخصنة أو فردنة الجريمة. كذلك تتيح آليات المحاكم التقليدية، في أحيان كثيرة، فرصاً شبيهة. وقد قام مواطنوا رواندا، في أكتوبر 2001، بإنتخاب أكثر من 20.000 من القضاة غير المحترفين للإشراف على 10.000 محكمة من المحاكم الجاكاكا، وهي مؤسسات شعبية قاعدية، أقيمت من أجل مناقشة علنية لجرائم الأفراد في الإبادة الجماعية لعام 1994.

ولكي يبني المجتمع قدراً من الثقة، في المرحلة التالية للنزاع يجب على هذا المجتمع أن ينشئ حداً أدنى من المؤسسات الفاعلة – هيئة قضائية مستقلة، خدمة مدنية فعالة، وهيئات تشريعية مناسبة. هذه هي الأوضاع التي تربط سياسات المصالحة بالمهام الأخرى الكثيرة للانتقال من النزاع المسلح إلى السلام الراسخ.

المرحلة الثالثة: باتجاه التعاطف

يأتي التعاطف مع استعداد الضحايا للاستماع لدوافع الكراهية التي دفعت من تسببوا في إيلامهم، ومع تفهم الجناة للغضب والمرارات التي تعتمل في صدور الذين تعرضوا لهذه الآلام. وتتمثل إحدى الوسائل في الوصول إلى هذا الوضع في التعامل مع لجان كشف الحقيقة، وغربلة الواقع من الخيال، والحقائق من الأساطير. إضافة إلى ذلك من الممكن أن تقود مثل هذه اللجان إلى الإقرار الرسمي بحجم المظالم التي أرتكبت. ويمثل كشف الحقيقة شرطاً مسبقاً للمعالجة، لأنه يتيح فرصاً إيجابية ليرى الناس الماضي من حيث هو معاناة مشتركة ومسئولية جماعية. والأهم من ذلك

الإقرار بأن الضحايا والجناة يتقاسمون هوية مشتركة، بوصفهم ناجين وبشراً، وأن عليهم، ببساطة، أن يتعاملوا مع بعضهم البعض. وقد يحدث في بعض الحالات، أن يبحث أطراف النزاع عن/ أو يكتشفوا وجود قواسم مشتركة، تبدو الشراكة فيها أكثر معقولية ورشداً من النزاع المتطاول. فقد توجد مصالح مشتركة في ادوار وهويات عابرة للخطوط والإنقسامات السابقة كالدين، والنوع والجيل – وكالمنطقة، كما كان الحال مع مقاطعة نقوزي في بورندي، حيث تعاون الهوتو والتوتسي بصورة لصيقة في محاولة لتحسين أوضاع منطقتهم، وتمكنوا، بالتالي من تجاوز انقسامات الماضي.

كذلك يمكن أن تلهم المشاغل الإقتصادية هذا النوع من المناشط، كما حدث في كسوفو، حيث أقام النقابيون الاَلبان والحركة العمالية الصربية علاقات مع بعضهم البعض في أعقاب النزاع. وليس من الضروري أن يؤدي التعاطف إلى مجتمع منسجم تماماً، أو حتى للوحدة الوطنية. لأن النزاعات والصراعات هي جزء أصيل من الحياة في كل المجتمعات البشرية. كما لا يتطلب التعاطف أيضاً عدم وجود مشاعر الغضب، ولا أن يكون الضحايا مستعدين للمغفرة ونسيان الماضي. صحيح أن العفو عن المنتهكين، سيوسع من أرضية التعاطف، ولكن بالنسبة لكثير من الضحايا قد يكون ذلك هدفاً بعيداً، أو مفاجئاً، ومن الممكن أن تؤدي المطالبة المتصلبة به إلى وقف فوري ومبكر لمجمل عملية المصالحة. كذلك ليس من العدل طلب العفو من الضحايا إذا امتنع الجناة عن التعبير عن أسفهم وندمهم، كما كان الحال في الأرجنتين وشيلي وجواتيمالا .

في مصاحبة المراحل الثلاثة: تأسيس قيم الديمقراطية ونظام اجتماعي- اقتصادي عادل.

لن يترسخ التعايش السلمي والثقة والتعاطف بصورة مستدامة إذا ظلت المظالم الهيكلية قائمة في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية. لذلك يجب أن تدعم عملية المصالحة إجراءات للاقتسام التدريجي للسلطة، والإلتزام المتبادل بالتعهدات السياسية لكل طرف، وإيجاد بيئة تتأسس على احترام حقوق الإنسان والعدالة الاقتصادية، وتوفر الإرادة في أوساط السكان بصورة عامة لتحمل المسئولية عن الماضي والمستقبل – بكلمات أخرى يجب دعم المصالحة بالقيم الأساسية للديمقراطية.

فهناك أمثلة كثيرة على مجتمعات ظلت المصالحة فيها خالية من مضمونها أو غير مكتملة، على وجه التحديد بسبب أن أحد الأطراف، في انقسام سابق، رفض بوعي أو عن غير قصد، الاعتراف بهذه الحاجة إلى الديمقراطية. في هذا الإطار تقدم الأحداث الأخيرة في زمبابوي نموذجاً مخيفاً لما يمكن أن يحدث في هذه الحالة. وكانت زمبابوي تُقدم، لسنوات طويلة، بوصفها نموذجاً في المصالحة بين السود والبيض، وذلك بعد فترة طويلة من الحكم الإستعماري ونزاع عسكري دموي وعنيف. غير أن سنوات المصالحة لم تشهد عدالة اقتصادية. وهناك اليوم إعتقاد واسع بأن ما وضع النهاية لسياسات المصالحة، وأدى إلى إنهيارها إنما هو خيبة الأمل المنتشرة في أوساط جزء كبير من السكان السود الذين رأوا أن التفاوتات الإقتصادية بين الأفارقة والبيض لم تختفي بعد المصالحة، بل ظلت قائمة كما كانت.

السلام، المصالحة، والصدمة

تعبر هذه المصطلحات عن مجالات تركيز ثلاثة: الخيال – الفردي والاجتماعي، والثقافي – الذي تولد فيه كل خبرات المجازر، وكل آمال وأمنيات السلام؛ والسلام بوصفه حالة اجتماعية لا مجال لاستدامتها إلا في وجود عناصر متخيلة معينة، بما في ذلك الثقة، والأمل، والهوية، والمجتمع المحلي. أم المجازر فباعتبارها رمز لنوع محدد من الحروب يتحول الخيال فيها إلى مهمة الإبادة. ويبدأ المشروع بالإقرار بأن هنك صعوبة بالغة في تحويل الخيال من تأثيرات المجزرة إلى مهام التأهيل وإعادة البناء. حتى الصمت وإنكار المجازر هو، في الواقع، من تأثيرات قوة وإرعاب هذه المجازر. ومع ذلك، وحتى يكتمل تحويل الخيال وإشغاله بالمهمة الجديدة، تظل مساعي إعادة البناء هشة وقابلة للإنهيار. وستجابه مساعي الأغراب للمصالحة عراقيل لا يمكن تفسيرها أمام مشاريعهم الساعية لإعادة بناء الأسواق، والمجتمع المدني، والكيانات العملية لما بعد النزاع، إلا إذا أخذت هذه المساعي الأبعاد الواقعية الفردية والاجتماعية والثقافية في الإعتبار.

ويـأتي اختيـار مصـطلح "المجـزرة" هنـا علـى غـيره مـن المصـطلحات المسـتعملة مثـل "الحـرب" و"الإبـادة" و"الفظـائع" لأنـه أقـل تسييسـاً في هـذه المرحلة، ولا يستدعي ذلك القدر من التحفظات التي تحيط بتلك الكلمة، سواءً في أبعاده المتعلقة بالسياسات أوتلك المتعلقة بالتعريف القانوني. كما أن لكلمة "مجزرة" بعد "واقعي" بالإحالة إلى القتل الجماعي خصوصاً، وليس إلى أجنـدة سياسـية تشـمل القتـل كجـزء مـن برنـامج. وتسـمح لنـا كلمـة "المجزرة" بالتركيز على فعل القتل الجماعي بوصفه تجربة مجسدة، لديها مـن هـذا المنطلـق تـأثيرات قويـة ومحـددة علـى النـاجين، وعلـى أي مسـعى لإعـادة تأهيلـهم، وبنـاء عـالمهم في أعقـاب الحـدث. بهـذا المنظـور تتعلـق هـذه التـأثيرات بوقـع تجربـة الصـدمة، والـتي تختلـف نوعيـاً عـن التجربـة "العادية" بطرائق عدة.

وعلى الرغم من أن دراسات الصدمة قد تطورت كثيراً، إلا أن المجال مع ذلك يُعتبر حديثاً نسبياً، ولا تدخل نتائجه، في أحيان كثيرة ضمن خطط المجموعات الوطنية والدولية المنخرطة في عمليات إعادة بناء ما بعد المجازر. حتى في الأوقات التي تدخل فيها نتائج هذا المجال إلى المناقشات، وتُضمّن في البرامج، يكون ذلك، عادة، على مستوى الأفراد من الضحايا، ولا يخاطب عملية تحول المعاناة الشخصية الفردية إلى واقع مجتمعي عام. ولكن وكما يبدو من الأبحاث الحالية، تلعب الطرق التي تشكل بها الأحداث الصادمة الوضع النفسي للبشر، دوراً رئيسياً في تشكيل الهياكل الاجتماعية والمعايير الثقافية اللاحقة.

إذ تعكس كل الثقافات توجهاً متكرراً في التعامل مع الفترات المختلفة للعنف التي تمر بها، ولكن حتى هذه العملية تتعرض للإعاقة والعرقلة بتأثيرات الصدمة ذاتها. غير أن الطرائق المحددة التي تعمل بها تأثيرات العنف على تحريف وتعقيد التصورات والتفاعلات وإعادة البناء من منطقتها هي ذاتها – هذه الطرائق لم تُخاطب في جهود إعادة البناء المعاصرة، مثلما كان الحال في السابق. لذلك يصبح من الضروري بمكان العمل مع المجتمعات التي تعاني من الصدمات على استكشاف وصياغة تأثيرات العنف على الأوضاع النفسية، والمجتمعية، والثقافية، وإيجاد طرق يمكن بها الإستفادة من الإمكانات الثقافية لتجاوز هذه التأثيرات. بهذا الفهم للخيال الثقافي، ولمخاطر التخيلات المستندة على المجزرة، نستخدم كلمة الخيال هنا.

المجزرة والصدمة:
التجربة الفردية والخيال الثقافي

يبدو أن الذاكرة المصدومة العابرة للثقافات تختلف عن الذاكرة المعرفية المتكلمة، إذ تكون الأولى مجسدة بصورة كبيرة، وغير مصاغة في كلمات، واقتحامية، ومعتمدة على الدولة. وترتكز البناءات الذهنية الناتجة عن الصدمة وكذلك نتائجها الموازية الاجتماعية والثقافية في أعقاب صدمة العنف – ترتكز على الاستجابات الدفاعية المتكيفة للنفس البشرية وحالات الذاكرة المرتبطة بها، والتي تتبلور حالات غير مصاغة وغير معبر عنها من القلق، والإرتباك، والتشويش، والإحساس بالخطر، والمصحوبة بدرجة عالية من السكوت عن أحداث الصدمة المعينة، أو بالتركيز المفرط على السيطرة والقوة في عالم صنف مسبقاً بالخطورة.

وتقود الذاكرة المصدومة إلى تصورات عن العالم وتكشف عن ظواهر تختلف هي الأخرى عن تلك التي تصدر بناءاتها الأساسية عن منابع معرفية كالقانون، والأدب، والأسطورة، وتؤدي هذه التصورات والظواهر إلى

إشكالات يتوجب حلها ثقافياً، بدلاً عن بنائها ثقافياً. وبالإضافة إلى البناءات النفسية المحددة التي تشكل تصور ما بعد المجازر، هناك أيضاً البناءات الاجتماعية التي يمكن تمييزها بسهولة: تحطم الأسر بسبب موت أعضائها، وبسبب الخيانة في بعض الحالات؛ زعزعة استقرار الروابط الزوجية وشبكات الدعم والمساندة، عرقلة انسياب السلع والخدمات، غياب الثقة وتدني سمعة السلطات المدنية. وتخلف هذه الظواهر أزماتها الخاصة بها في الفكر الاجتماعي وأنماط الاستيعاب التي تنحو إلى ترسيخ سلوكيات معينة ترتبط بالمجزرة، مثل الخوف العام من الشخصيات السلطوية، والتشرذم المتواصل للمجموعات الصغيرة، غير القادرة على إدارة خلافاتها الداخلية، أو الاعتماد المتزايد على الإشاعة بدلاً عن التواصل المباشر.

وأخيراً يتم إدماج هذه التغيرات الفردية النفسية والظواهرية والزعازع الاجتماعية ثقافياً في أساطير شاملة جديدة، أو مُعاد حبكها من جديد، وفي تأويلات وشروحات تعمل كقوالب لكي يمتص الأفراد والمجموعات المعلومات الجديدة. وتعكس هذه التأطيرات الثقافية، التي كثيراً ما تكون غير منسجمة ومتناقضة، حجم الآلام والخسائر التي تسببت فيها المجزرة، وتداعياتها الاجتماعية، ولكن أيضاً التأثيرات المتجسدة غير المعبر عنها، والتي يصعب، بالتالي، تمييزها أو التصدي لها.

غير أن هذه التناقضات لا تغيب عن أولئك الذين يحملونها والذين يظلون في حالة دائمة من التجاذب بين الاعتقاد والواقع، وبين بعض الاعتقادات وبعضها الآخر، وبين المجموعات التي تقدس بعضها اعتقادات مختلفة. يتوجب على الباحثين ومتخذي القرار، ونشطاء المجتمع المدني

الذين يعملون في ظل هذه الظروف، أخذ هذه الأبعاد أيضاً في الاعتبار، إذ تحيل التمثيلات والتخيلات التي بنيت حول تجربة العنف إلى أساطير مختلفة، تتقبل تأويلات حمالة أوجه للأحداث. ومن ثم كثيراً ما تتلاشى وتختفي الفواصل بين ما يعرفه المرء وما يشكل وعيه، وبين ما راَه والذي يتخيله، خاصة في أوقات التي تكون فيها الإشاعة هي سيدة الموقف التي تزكي نيران الخوف. في مثل هذه الظروف يتوجب دراسة البنيات التاريخية للمهددات، وللأعداء، مثلاً، بدلاً عن التقليل التبسيطي من شأنها وتأثيراتها بوصفها تمظهرات للتطرف وجنون الشك والاضطهاد. يجب أن تؤخذ في الإعتبار حكاوي وتصرفات، وأفعال الناس الذين عانوا من جرائم جماعية، في ذاتيتها الكاملة، وفي إطار مرجعياتها التي ينطلقون منها، والتي شكلتها تصوراتهم وكذلك العمليات المؤسسية والاجتماعية الأعم على المستويين المحلي والدولي، وعلى مفترق التاريخ الفردي والجماعي.

ويمكن هنا تطوير ثلاث فئات من المصادر الثقافية، وهي فئات تدعم بعضها البعض، وإذا أخذت مجتمعه فيمكنها أن تفتح نافذة للمجتمعات لكي تتراجع عن حافة الكارثة، ومن المجزرة إلى السلام، وذلك من تعلمها لما يجب أن تعلمه حول ما حدث، وعبر إقامتها لقيم العدالة والمساءلة، والانخراط في المعالجات الضرورية لإزالة ما علق بها من الماضي. مع تحقيق هذه الأوضاع، أو البدء في تحقيقها، يمكن للمجتمعات أن تنهل أيضاً من الموارد الثقافية التي تعزز أفضل معايير السلوك والأخلاقيات، والتي تسهم في إيجاد مخيلات ترسخ السلام، وتوفر سياقاً اجتماعياً أكثر صلابة، ولا يمكن خلخلته أو زعزعته بالمخيلات الخربة، ولا حتى بالركود الاقتصادي أو الضغوط

الخارجية. أما الفئات المعنية بالتعامل في تأثيرات المجازر ذاتها، فهي: السياق العام، والمساءلة، والمعالجات.

السياق العام

عندما يقرر الفاعلون السياسيون اللجوء إلى الناس، وليس للجيوش للوصول إلى أهدافهم، فالنتيجة هي حركة جماهيرية ضخمة تعيد تشكيل حدود الهويات الإثنية والحياة الاجتماعية. فتتقطع الشبكات الاجتماعية عابرة الإثنيات، وتزداد وتتصاعد الأعمال الأرهابية. ولا يمضي وقت طويل حتى تتجاوز الأحداث حدود الفهم الفردي، والشروحات الثقافية، ويصبح ما يحدث أمراً غامضاً لا يمكن سبر غوره. وتتجاوز حالة الشك وعدم اليقين مستوياتها المعتادة وتترسخ معها حالة العنف العام. وتتحول آليات العنف والمجزرة، وتمزيق الأبدان والتعذيب إلى استراتيجية هدفها خلق حالة من "اليقين الجنائزي" في أوقات الذروة من عدم اليقين.

كذلك يصبح دمار الأجساد، في مفارقة عجيبة، أداة لفرض اليقين في وجه القوة المؤكدة لـ"الآخر"، وتقنية وحشية (أو إجراء لاكتشاف الشعب) لتأطير 'هم' ضد 'نا'. في مثل هذه السياقات يمكن أن يفقد العنف ذلك البعد "الإنتاجي" للغايات السياسية، الذي أصر عليه التحليل السياسي في العقد الماضي. ولا يعود القسر محتكراً للدولة، بل تصبح الحرب والعنف المعمم هي المعبر العملي عن الوجود.

ويمكن النظر إلى هذه الممارسات بوصفها استراتيجيات لتكوين وتأكيد هويات جماعية، لنماذج علائقية متوزعة ومستبطنة بصورة عميقة.

يساعد هذا التصور على تجنب المخاطر الكامنة في افتراض أن أنهيار النظام الاجتماعي، والفظائع والبشاعات الجماعية، والعنف المروع الذي يصاحبه ما هو إلا حالة "شاذة" واستثناء محدود زمنياً للفوضى يمكن وضع نهاية له بتفعيل هياكل الدولة. في الواقع. يشكل هذا الانقسام المدمر للروابط الاجتماعية وللضمائر الفردية، مشاكل إضافية يجب أخذها في الاعتبار، بالنظر إلى أنها تسهم في إعاقة التأهيل الاجتماعي، وكذلك جهود بناء السلام. وهي تعرقل أيضاً إعادة بناء الحياة اليومية للمجتمعات التي ظلت تعيش في حصار متطاول من العنف والفقر، لأن الأوضاع تجاوزت الأعمال التي تقوم بها الدولة إلى أخرى لا يصدقها العقل تجري في ظل شعور متحور لأسباب مبدئية بالكاد يمكن استيعابها فيما بعد. كذلك ليس من السهل رؤية ما يجري بما هو عليه فعلاً، فالايسر والأقرب هنا هو إستعادة التصورات التي أملتها أو سمحت المشاعر الشائهة بها: أن الآخر يظل هو الآخر، والخطير يبقى خطيراً، ومن لا يمكن الوثوق فيه يظل كذلك.

كيف يمكن لدولة أن تبني أو تعيد البناء في ظل استمرار مثل هذه الأحوال؟ إن تحليل نسب ونمط إعادة العنف يدعو لمقاربة منهجية قادرة على الجمع العلمي بين التحليل الاجتماعي والسياسي، وبين التاريخ المحلي والأبعاد العالمية. في غياب مثل هذة الممازجة المبتكرة تبقى التأويلات مستترة، وتظل جوانب رئيسية مخفية في ظلال داكنة. لقد أظهرت تجارب السنوات الماضية، من أمريكا الوسطى إلى البلقان وحتى القرن الأفريقي، مشاكل وتناقضات واضحة في عمليات السلام. وكان هذا هو الوضع خاصة عندما

كان الافتراض أنه يمكن توجيه وقيادة كل هذه العمليات، ببساطة، من خلال "الرغبة في المصالحة".

إبراء المجتمعات: وهو قبل كل شئ آخر أمر يتعلق بتعبئة الموارد الثقافية بهدف استعادة الذاكرة الجماعية، والتشجيع على سرد الحكايا والتقارير الفردية عما حدث، وإعادة دمج الأطفال الجنود في مجتمعاتهم، أو إعادة التعامل مع الموتى الذين لم تُعامل جثثهم المعاملة التي تليق بكرامتهم، أو لم ينالوا طقوس الدفن التي يستحقونها (كما حدث في رواندا والبوسنة).

كذلك يتعلق الأمر بتأسيس سياق في إطار المجتمع، يجعل ما حدث ليس قابلاً أخلاقياً للدفاع عنه، ولكن مفهوماً. على أقل تقدير الأسئلة التي تبرز فوراً وتظل معلقة من شاكلة: "كيف يمكن أن يحدث هذا؟" و"لماذا حدث ما حدث؟".لا بد من الإجابة على هذه الأسئلة بطريقة إيجابية ما أمكن. وسيكون على مثل هذا العمل أن يستفيد من أعمال المؤرخ الذي يسعى لتجنب المواعظ لصالح التفاصيل. حتى لو كانت الدولة هي المسئولة، فإن الإجابة لا بد أن تعطي تفاصيلاً للكيفية التي احتلت بها الدولة دور الارهابي. ويقتضي ذلك إيجاد وتطوير تواريخ محلية ومؤرخين محليين، وكذلك حضور فاعلين من الخارج يعطون الشرعية، ويقدمون رؤى حول أفضل الطرق لكي يكتسب هذا التاريخ القبول والمصداقية. ويتوجب أن يكون مثل هذا التاريخ، إذا كان له أن يكون فعالاً في التقليل من إحتمالات خصومة متجددة، أن يكون دقيقاً وحريصاً، متجنباً للشجب والإدانة والإنحياز، مهما كانت صعوبة مثل هذه الأمور.

في هذا الإطار يبدو أن وجهة النظر الشاملة والواعظة القائمة على الثنائيات، والتي تركز على مجرد الصراع بين "الخير" و"الشر" - يبدو أنها لن تقودنا إلا إلي المآزق المنطقية. فحتى إذا وجد الضحايا إستحالة في الاعتراف بإنسانية أولئك الذين تسببوا لهم في هذه المعاناة الهائلة، فمن الضروري أن يكون المؤرخ قادراً على تصوير إنسانية أولئك الجناة. لأنه إذا لم يكن من الممكن أنسنة التصورات عن الجناة، فإن ذلك ينزع عن الضحية أيضاً إنسانيته، بل وسينتهي الأمر بالقصة ذاتها وفي مجملها إلى أن تصبح سريعاً فضاءاً غير حقيقي مسكون بالوحوش والاكاذيب.

بالاضافة إلى البعد التاريخي للسياقات هناك بعد داخلي، يتضمن نوعاً من التعاطف مع الاَخر، أياً كان هذا الاَخر، مرة أخرى ليس بأسلوب يدافع إخلاقياً عن هذا الآخر، ولكن بطريقة لا تعدو أن تستوعب بالمعنى الأعمق لهذه الكلمة، ماذا كان فهمه الذاتي للأمور، وأين يجد هذا الفهم جذوره. ذلك أن إنكار الإنسانية المتأصل في الجرائم الجماعية، وإنكار ما يجمع البشر بعضهم البعض، وتلك التجربة الدنيوية مع الاَخر، هذا الإنكار يؤثر على ذلك الجزء الأكثرر عمقاً للفرد. ويتطلب منا الوصول إلى هذه المرحلة أن نتبنى مقاربة شخص يحاول أن "يفهم" بالمعنى الكامل والمبدئي للكلمة. ومن ثم يتطور تصور وسياق شامل من انعكاسات هذه المعاني. هذه المحاولة للمساوقة تسعى لأن تلج في ذاتية الاَخر، عبر عملية غير ممركزة، من أجل محاولة فهم هذا الاَخر، ومن داخله كما دعانا لذلك الفيلسوف بول ريكو. ومن غير شك أن عملية مثل هذه هي عملية دقيقة ومعقدة بالضرورة. وهي تتطلب قدراً معيناً — وغير سهلاً أحياناً من التعاطف. رغماً عن ذلك لن

يستطيع الباحثون المحليون والأجانب تجنب الإستهانة بمثل هذه الأفعال، أو تبريرها إلا بفهم الأساس المنطقي للعنف المفرط، وطبيعة التعاملات التبادلية التي تصاحبه. ولا يعني الفهم هنا أياً من الغفران أو رفع المسئولية، من خلال اللجوء إلى المنطق الذي يرى أن الرجال سيصبحون لا محالة عنيفين إن هم وضعوا في سياق اجتماعي- تاريخي معين. كما أن الاهتمام بأفراد شاركوا في المجزرة ضد إخوتهم في الإنسانية، بما في ذلك جيرانهم السابقين أو أعضاء أسرهم، ليس عفواً، بل اعترافاً بالحقيقة القائلة إن الجناة وهم ينحدرون إلى العنف لم يكونوا "مجانين" إلا نادراً. فالاستماع للأبعاد الذاتية في تقرير ما يخبرنا لماذا أصبح ذلك حدثاً للمتحدث. فقط حينئذ نستطيع أن نمسك بالتعقيدات الكاملة للأحداث الذاتية، وعندها فقط يمكن إستبدال المواعظ التبسيطية التي كثيراً ما تصاحب تحليلات ما بعد المجزرة بفئات ومعايير أكثر فائدة.

أخيراً، حتى عندما لا يكون الهدف الواضح منها هو هدف علاجي (ما نسمية دواء)، فمن المؤكد أن تجميع الإفادات، التي تعيد تأسيس خصائص المجازر الكبرى، أو الأفعال الوحشية المنظمة متعددة الجوانب – تكون ذات تأثير هائل على الناجين منها. ويمكن أن يشعر الناجون بأنهم قد جردوا من شئ يمتلكونه، ولكنهم قد يستفيدون من الاعتراف بآلامهم، مما قد يحررهم بصورة كبيرة من صدماتهم الشخصية ومن إعادة تجسيد مأساتهم (إعادة إدراج المسائل مرة أخرى في ثقافتهم وتاريخ مجتمعهم). بهذا المعنى فإن وصف هذه الأحداث، إذا كان هناك سعى مخلص للوصول إلى التقرير الأكثر دقة وتحديداً، لا يمكن أن يدعي بأنه محايد، خاصة عندما يتعلق

الأمر باختيار الشكل الذي ستأخذ به القصة الفردية والجماعية طريقها إلى الرأي العام.

العدالة والمساءلة

وتأخذ قضية المساءلة مكاناً مركزياً في قرارات ما بعد المجزرة، التي كثيراً ما يتم تسطيحها بمصطلح "العدالة بينما تعني بالضرورة أكثر من ذلك". إذ يكمن أي قدر من الأمل في الحياة المجتمعية، على الأقل جزئياً، في تعامل من نوع ما مع قضية المساءلة – من قبل كل المعنيين. وكثيراً ما تؤخذ المساءلة على أنها تشير إلى أياً كان ممن يُعتبر من الأعداء. ولكن المساءلة هي قضية أكثر صميمية، وتشمل الجميع أيضاً. ويتمثل أحد خصائص المجزرة في مشاعر الخيانة، والإحساس بالذنب والغضب، والرغبة في الإنتقام، والارتباك والتشويش لدى كل الأطراف، سواء من المجتمعات والأسر أو بين بعضها البعض. لذلك فإن قضية المساءلة هي قضية مشحونة، وكثيراً ما تكون مطالب المساءلة الصادرة عن جهة ضد الأخرى، هي طريقة لتفادي التفكير حول المسئولية الذاتية. هذا هو الإطار العريض الذي نتناول فيه المساءلة. ونحن إذ نفعل ذلك فإننا نتوسع فيما يجري حالياً في إطار العدالة الانتقالية.

فقد شهد العقد الماضي زيادة هائلة في المشاركة الدولية في عمليات قضائية هي بالأساس عمليات محلية. وقاد هذا الانخراط الدولي لثلاث معالم متميزة في الحقل المنساب للعدالة الاجتماعية: أولاً، انتشار الاستجابات القانونية بأفكار شديدة الاختلاف عما هو عدالة وما يجب أن

تكون عليه. (أ) هل هي عدالة تصالحية أم جزائية، هل تقوم على جبر الضرر أم أنها غير هذه، (ب) هناك أيضاً مسألة الاستعانة بمصادر خارجية في إقامة العدالة على المستوى الوطني بالتعاون مع مجموعة من فاعلين دوليين وغير حكوميين كقوى دافعة لعملية وضع الأسس والتمويل وتنفيذ المترتبات القانونية، و (جـ) وترتبط هذه ببعد ثالث هنا: هو إخراج هذه العمليات من السياق العام.

وبينما أصبحت العدالة الانتقالية صناعة قائمة بذاتها، لها خبراء يطوفون حول العالم لتقديم الدروس المستفادة من أحد أوضاع ما بعد النزاع في مكان ما من العالم ليُستفاد منه في وضع آخر في مكان آخر — فإن هناك خطر حقيقي من ظهور "حزم العدالة الجاهزة" لتصبح هي "زراعة الأعضاء القانونية" لعالمنا المعاصر، التي تستزرع في تربة لم تتأقلم عليها. ذلك أن المساءلة العامة والخاصة تتطلب مقاربات مختلفة، حيث تتطلب، في الأولى، أقلمة المصادر الثقافية، بما في ذلك آليات العدالة الانتقالية على الحقائق المحلية، بينما تتكون في الثانية، من المصادر التي تتيح الإفصاح والأمانة الشخصية، ومساحة نفسية كافية للحزن العميق، والتعبير، ولطقوس إعادة الدمج في المجتمع مرة أخرى.

المعالجات

نستخدم مصطلح "المعالجات" هنا للإمساك بمجموعة من المصادر الثقافية، التي تخاطب التأثيرات المستجدة للمجازر، ولتبعاتها الاجتماعية والثقافية في الوقت ذاته. وتشكل هذه معاً عناصر ينظر لها أعضاء المجتمع

المحلي بوصفها "إبراء"، ربما أن مصطلح إبراء أصبح محملاً بكثير من المعاني في يومنا هذا، بحيث يبدو مصطلح "علاج" أكثر إنفتاحاً لتأويلات متجددة. بالطبع يمكن المجادلة بأنه لا توجد "معالجات" لأكثر ما يستتبع المجازر، غير أن فكرة المعالجة كما نطبقها هنا هي في الواقع "علاج"، أو مجموعة من الإجراءات يمكن القيام بها في ظرف معين، وقد يؤدي ذلك إلى تغيير هذا الظرف إلى الأحسن. ويشمل ذلك طقوس يتبناها المجتمع للإبراء المادي، كما يشمل أنواع من الأداء، والتعبير والتشريع الاجتماعي مصممة لمحاصرة النزاع واستخدام العنف، أو لمعالجة تداعياتها. ويستلزم مصطلح العلاج أو المعالجة كما نستخدمه هنا، قدراً من الوعي بتأثيرات العنف كما هي، وكذلك إلتزام كامل بتجنب العنف. إذ نستخدم الكلمة بطريقة تسمح لها بالإستجابة والتفاعل مع الأوضاع والاحتمالات الثقافية القائمة.

وتشمل المعالجات التي طورتها المجتمعات المحلية ضروباً كثيرة من الفنون التعبيرية منها ما هو مجسد، وأخرى عبارة عن شعائرطقوسية. ويبدو أن المزج بين هذه العناصر الثلاثة: التعبير، والجسد، والطقوس أو الشعيرة، هو الذي يعيد ضبط مستويات العواطف الإنسانية، ويقود إلى التقليل من القلق والحزن والخجل، بل ومشاعر العداء والغضب.

وحالما يتم التوصل إلى النموذج الملائم، ويصاغ ويعلن على الملأ، تأخذ العذابات الشخصية مكانها من بين أخرى، ويندمج الفرد من جديد، وتتحدد فواصل المجموعة مرة أخرى. في ذات الوقت تكون الحالة المتحولة للشعور الخارجة من إطار المجزرة، منفصلة بشدة عن الواقع اليومي، بحيث يتطلب ذلك نوعاً من الإعتراف بها، ولكن أيضاً الابتعاد عنها في مرحلة ما بعد

المجزرة. وهذا هو دور الدراما والجهود الفنية والاسطورة، التي يمكنها تجاوز حدود الوقائع المعهودة لكلي توفر فضاءاً لأستكشاف أكثر الحالات تطرفاً. ويتوجب البحث بجدية عن مثل هذه الفرص وتطويرها، مع عدم السماح لها بالتحول إلى طبقة من ثقافة العالم السفلي المرتبطة بالسادية والماسوشية والإساءة.

هناك بالطبع نوع من هذه الطبقات في كل الثقافات، ولكن حالما تُخصص للمجزرة ومتفرعاتها مثل هذه الأنشطة، فإنها تضفي عليها طابعاً مؤسسياً معيناً، تصبح معه رموزاً وايقونات بذاتها. وقد قدمت أعمال "جماليات القسوة" في أمريكا اللاتينية، مثلاً، نماذج لهذه المناشط في إطار هذه المعالجات. كذلك تجري حالياً بحوث كثيرة حول دور ومساهمات المعالجين المحليين، الذين كثيراً ما يقع عليهم عبء المساعدة بعلاجات محلية للصدمات المرتبطة بالمجازر، بما في ذلك إعادة دمج الجنود الأطفال، ومخاطبة قضايا الممتلكات وما إليها. ويعمل فريق المشروع الكمبودي بتفصيل شديد في هذا المجال. حيث وجد هذا الفريق أن هناك تأثيرات عديدة على أنشطة المعالج المحلي، وأفق علاجه، وتوقعات المجتمع المحلي فيما يتعلق بواجبات وفعالية المعالج. وتوضح الأعمال الميدانية التي جرت أن تداعيات المجزرة، بل وأحداثاً جرت قبل ثلاثين عاماً، لا زالت هي التي تشكل التصورات حول المرض وحول احتمالات علاجه.

ملاحظات من التجارب الأفريقية

سيراليون: إشراك المجتمع المحلي

يُنظر للجنة الحقيقية والمصالحة في سيراليون، بوصفها إحدى اللجان التي هدفت بصورة أساسية (ولكن ليست حصرية) إلى تعزيز مقاربة تصالحية أكثر منها جزائية للعدالة في مرحلة ما بعد النزاع في سيراليون. وذلك في الوقت الذي ظلت فيه معاقبة الجناة هي مجال تركيز المحكمة الخاصة التي كونتها الأمم المتحدة لسيراليون، حيث تجري حالياً محاكمة الرئيس الليبيري السابق شارس تايلور. ويبدو من ذلك أن لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون قد اعتمدت في طريقة عملها نموذج هيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا.

فبإستثناء بعض المبادرات القليلة والمحدودة، في سياق جلسات الاستماع الاقليمية، مثلاً، لم تستخدم لجنة الحقيقة والمصالحة الكثير من إجراءات العدالة الانتقالية. إذ رأت اللجنة أن هذه الإجراءات تناسب بصورة أكبر

مجالات إعادة دمج المحاربين السابقين، خاصة فيما يتعلق بالأطفال الجنود، الذين اخضعوا في أحيان كثيرة لطقوس تطهيرية قبل إعادتهم إلى مجتمعاتهم المحلية. أما إشراك المجتمعات المحلية، الذي تمهد له إجراءات العدالة الانتقالية، فقد نُظر إليه بحق كآلية مهمة في السياق، كما هو الحال مع الإعتراف بالذنب، والتعبير عن الندم، بوصفها جميعاً جزءاً لا يتجزأ من طقوس التطهير التقليدية.

غير أن الآمال لم تتحقق في أن تتواصل جهود إعادة الدمج المشتملة على طقوس التطهير التقليدية، إلى جانب شعائر أخرى، إلى ما بعد إنهاء لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون لأعمالها في2004م، تحت إشراف هيئات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية. لذلك فهناك مخاوف من مخاطر حقيقية بتجدد النزاع في سيراليون، إذا لم تتواصل مساعي إعادة الدمج بصورة مستمرة. هذا وتعتبر المنظمات غير الحكومية بصورة عامة مؤهلة وفي وضع جيد لقيادة مثل هذه المجهودات، خاصة في ظل النظرة السائدة للدمج عبر الأطر التقليدية، التي تعتبر هذه المنظمات بصورة عامة "غير سياسية"، وهو تمييز مهم في مجتمعات ما بعد النزاع مثل سيراليون، حيث لا زالت الساحة السياسية التقليدية هشة ومتناثرة. الجانب الإيجابي في هذا الأمر هو أنه لا زال هناك شعور قوي بأن الوقت لم يفت بعد لمخاطبة قضية إعادة الدمج.

هذا ولا زالت الكثير من توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون تنتظر التنفيذ. ويعود السبب في هذا التلكؤ إلى عوامل مركبة بدءاً من عدم توفير الموارد الكافية، على سبيل المثال، من أجل تنفيذ التوصيات التي وردت

في تقرير اللجنة حول التعويضات، بالإضافة إلى حالة مزمنة من غياب الإرادة السياسية من جانب حكومة سيراليون لمتابعة وتيسير تطبيق التوصيات.

وقد ألقى السيد جوالي، معد تقرير اللجنة، المزيد من الضوء على التوصية العامة للتقرير: من أنه يتوجب إعطاء لجنة الحقيقة والمصالحة "اعتراف سياسي أكبر وأكثر شمولاً"، ودعم وتقوية دورها في إعادة دمج المحاربين السابقين. قد يكون هناك بعض الصدق في الأطروحة القائلة إن الضعف الذي يحيط باللجنة يعود، في جانب منه إلى أن نموذجها الديني/ الاعترافي لـ"كشف الحقيقة"، والذي ارتكزت عليه مقاربتها العملية لعملية المصالحة، كان، في الواقع، غريباً ومغايراً للعادات والتقاليد الثقافية السائدة في سيراليون. ويستتبع هذه الملاحظة أنه يمكن الدفع بأن على اللجان الأفريقية المستقبلية للحقيقة والمصالحة أن تأخذ في إعتبارها، وتعطي الإنتباه الكافي للتعبير عن حساسية أكبر تجاه الأشكال التقليدية لكشف الحقيقة، وأن تدمج هذه الأشكال، أينما كان ذلك ملائماً، في نماذج وطرائق عملها.

رواندا: النقد المتعاطف

الجاكاكا هي ما يمكن أن نطلق عليه "النقد المتعاطف". فمع الإقرار بالإنجازات الكثيرة للصيغة المحدثة، والمدعومة من الدولة للآلية التقليدية لفض النزاعات التي تمثلها الجاكاكا الرواندية، إلا أنه يُنظر لمجمل العملية على أنها حورت بصورة غير ملائمة - إذا لم نقل حُرفت بشكل

كامل- لتخدم الأغراض السياسية للرئيس الرواندي بول كاقامي، ولحزبه: الجبهة الوطنية، الذي يقود الحكومة. وقد كان من التداعيات المؤسفة لاستيلاء الدولة الرواندية على الجاكاكا، تأثيرها المرجح في إضعاف عملية تعزيز وتيسير المصالحة على المدى الطويل في رواندا.

استناداً إلى الحالة الرواندية يمكن الخروج بنتيجتين عامتين تتعلقان بالسياسات، أولا، يجب ألا يقع عبء العدالة الانتقالية الوطنية كله على هيكل أو آلية واحدة، سواء كانت تقليدية، أو تقليدية محدثة أو غيرها، ثانياً، تصميم إجراءات العدالة الانتقالية وتحويلها إلى تيار عام من خلال تطوير آلية جديدة / أو تقليدية محدثة، يحمل معه مخاطر واضحة بالاختطاف أو التسييس غير الملائم، مما يقود في النهاية إلى تعرض الفعالية والتأثير الممكن للجان المصالحة إلى مخاطر الريبة والشكك في أعين الجمهور العام.

بصورة عامة، وبينما انتهى استحواذ الدولة الرواندية وإعادة إختراعها للولاية القضائية للجاكاكا إلى ترفيع دورها في تعزيز مبدأ المساءلة عن الجرائم التي أرتكبت أثناء الإبادة الجماعية، إلا أن ما تحقق لها حدث على حساب التقليل من تركيزها المقبول تقليدياً، على تعزيز جبر الضرر والمصالحة في إطار المجتمعات المحلية. إضافة إلى ذلك، وإلى المدى الذي استثنيت فيه فئات معينة من الجرائم، فعلياً، من محاكمات الجاكاكا – في مقدمتها تلك التي ارتكبتها قوات الجبهة الوطنية الرواندية خلال الحرب الأهلية (1990- 1994)، ثم أثناء عمليات الإبادة الجماعية ذاتها – فإن

العدالة التي تأتي من هذه المحاكم تُعتبر جزئية في أحسن الأحوال، وفي أسوئها، لا تعدو أن تكون "عدالة المنتصر".

يوغندا: العدالة الانتقالية لبناء الجسور

في السياق الحالي ليوغندا (التي يُرجى أن تكون في مرحلة) ما بعد النزاع ، فإن البعد المهم في إجراءات العدالة الانتقالية الذي مارسته مجموعة الأشولي الإثنية وجماعات إثنية أخرى، هو أن الطقوس المعنية تمنح "الأمل في مستقبل أفضل" يتيح لكل أطراف النزاع – ضحايا وجناة – العودة مرة أخرى للعيش في سلام. في مثل سياق يوغندا (ولكن ليس مقصوراً عليها)، تتولى إجراءات العدالة مهمة "بناء الجسور"، أي أنها توفر صلة مهمة (عملية وسياسية) بين معايير القانون الإنساني الدولي، والذي أنشئت على أساسه المحكمة الجنائية الدولية، والإهتمامات والممارسات المتضمنة في السياقات المعينة التي أعطيت للمحكمة الجنائية الدولية مهمة متابعتها.

يتوجب هنا النظر إلى العلاقة بين إجراءات العدالة الانتقالية المحلية وهيئات العدالة والقانون الدولي الإنساني على أنها علاقة تكاملية أكثر منها علاقة "تسوية". على سبيل المثال لا تضع الوكالات المحلية في شمال يوغندا، من التي تدعو إلى الإعتراف الرسمي بـ"ماتو ابوت" والطقوس التقليدية الأخرى للأشولي في إطار جهودها لإعادة دمج منسوبي جيش الرب – كثيرون منهم من الأطفال الجنود – في مجتمعاتهم المحلية لاتضع، بصورة عامة، في موضع الشك شرعية أوامر القبض التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق قيادات جيش الرب اليوغندي. بكلمات أخرى، يعني

هـذا أن هنـاك اعـتراف محلـي بـل ومسـاندة لمبـدأ عـدم الإفـلات مـن العقوبـة، وبذات القدرالحاجة المرتبطة بهذه المسألة، والمتعلقـة بتفعيـل العدالـة الدوليـة، ورؤيتها وقد تحققت، بشأن المحرضين على الجرائم الكبرى. واعتبر مناصرو إجـراءات العدالـة الانتقاليـة، علـى الأقـل في الحالـة اليوغنديـة، أنهـا كانـت موجهـة بصـورة رئيسـية إلى المجتمعـات المحليـة وإلى متطلبـات ومقتضـيات (إعادة) تأسيس قاعدة متناغمة للتعايش السلمي بين الجناة وضحايا ذلك النزاع (على سبيل المثال).

وعرّفت إصداراة حديثة لمنظمةIDEA، إحدى نقاط الضعف في إجراءات العدالـة الانتقاليـة في سـياقات مـا بعـد النـزاع، علـى أنهـا محدوديـة فـرص ملاءمتهـا وصـلاحيتها في ظـل الانقسـامات الإثنيـة والقبليـة القائمـة. (فالطقوس التطهيرية للأشولي تعمل بصورة جيدة فيما يتعلق بإعادة الجناة – المحـاربين مـن القبيلـة ذاتهـا، هكـذا تمضـي الحجـة، ولكنهـا تصلـح بالكـاد للتعامل مع الجرائم التي إرتكبها الأشولي ضد جيرانهم في المجتمعات الإثنية أو العكس). علـى الـرغم مـن ذلـك يشير الفحص الـدقيق للأوضـاع في شمـال يوغندا، إلى أن هذا الضعف الهيكلي المزعوم، قد لا يكون بهذا الوضوح كما يتردد كثيراً. إذ نصت إتفاقية جوبا للسلام عام 2007، على سبيل المثال، على الإستفادة من إجراءات العدالة الانتقالية المقتبسة من عدد من الأعراف المحلية، ويجري العمل الآن على هامش عملية السلام الرسمية لتطوير نماذج تستند إلى الأعراف المصممة خصيصاً لمخاطبة الجرائم بين – الإثنية.

موزمبيق: مقاربة من الأسفل إلى الأعلى

تمخضت عن المقاربة الجريئة لتقويم مسار وآثار إجراءات العدالة الانتقالية القائمة على مقاربة من أسفل إلى الأعلى عدد من النقاط المفتاحية تشتمل ما يلي:

- يجب فهم أرواح ومعالجي الماقامبا الذين ظهروا على مستوى المجتمعات المحلية في أعقاب الحرب الأهلية في موزمبيق، لا على أنهم نوع من الخرافات التي تعود إلى فترة ما قبل الحداثة، بل على أنهم، إنطلاقاً من وجهة نظر علمانية عقلانية، شكل مختلف من تحديات الحداثة. استناداً إلى هذه القراءة فإن أرواح من قتلوا خلال النزاع تعود لزعزعة المجتمعات المحلية التي عاشوا فيها، لسبب محدد، هو السياسات الرسمية القائمة على السكوت عن الماضي القريب للبلد، والتي تتبناها سلطات ما بعد الحرب في موزمبيق.
- تُعتبر موزمبيق عند كثيرين جداً ذلك البلد الذي سادت فيه حالة من "النسيان" المفروض رسمياً، في أعقاب النزاع. وبينما يصح القول بأن البلد لم يكّون لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة إلى هذا اليوم – بل ولم يأت أي إقتراح من الحكومة بتكوينها – فإن احتمالات خروج نداءات جديدة لإنشاء مثل هذه اللجنة واردة ولا يجب أستثناؤها.
- ترتبط إحدى المظاهر المهمة في الفعالية المحدودة لإجراءات العدالة الانتقالية القائمة على طقوس الماقامبا، في بعدها النوعي الاجتماعي (الجندري)، فإلى يومنا هذا ظلت أرواح الماقامبا بصورة عامة هي أرواح

المحاربين الذكور وضحايا الحروب: لذلك يمكن أن يثور سؤال معقول هنا حول: أين هو إذاً الفضاء الذي ستتعامل فيه النساء مع الماضي؟ من جانب اَخر، هل يستحق الأمر إهتماماً خاصاً أن نلاحظ أن أرواح الماقامبا تعشعش بإنتظام في أجساد النساء. بهذا المعنى فإن هناك عنصر جنوسي تكاملي في هذه العملية.

- هناك مجموعة إضافية من القضايا التي تنتظر الحل، والمرتبطة بالعدالة الانتقالية في موزمبيق، ذات صلة بالأدوار المحددة، وبالعلاقات بين ما يُسمى ب "محاكم – المجتمعات" والقادة التقليديين، والسكرتاريا (السكرتيرين السابقين لجبهة فريليمو في موزمبيق). والتوصية المقدمة في هذا المجال تركز على الحاجة إلى التدريب والأشكال الأخرى من رفع القدرات، بصورة رئيسية، من أجل تعزيز إدراك السكان المحليين لحقوقهم القانونية، والمؤسسات القائمة للحصول على الإنصاف القانوني.

الملامـــح والتكوينـــات السياســـية لسودان ما بعد الحرب

لـن يكـون في الأمـر عجـب، في ظـل أوضـاع تتصـف بالسـيولة، أن تـداوم القـوى المختلفـة علـى تغيير مواقفهـا مـن موقـع إلى أخـر، بطريقـة لا تتناسـب خطيـاً مـع الحالـة الاجتماعيـة الإقتصـادية السـائدة. وبالتـالي فـإن أدوار الفـاعلين في المصالحة في سـودان مـا بعـد الحـرب تجـري في ظـروف شـكلتها في الأساس طبيعة الانتقال وشروط العمل السياسي التي جرى التفاوض حولها في كينيا. وهي ظروف حكمتها مجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتها شبه التوازن الذي نص عليه التفاوض بين الحكومة من جهة والحركة الشعبية لتحريـر السـودان مـن الجهـة الأخـرى، ثـم الـدور المهـيمن بصـورة متصـاعدة للفـاعلين الـدوليين في السياسـة السـودانية الداخليـة. يخلـق هـذا الظـرف، في قلـب غريـب للأوضـاع، مـدخلاً وفرصـاً لأدوار الفـاعلين في المصـالحة، لكـي تمـلأ الفراغ الناتج عن غياب سياسة مركزية.

بالنسبة للسودان فإن هذه المرحلة هي مرحلة تاريخية في غاية الأهمية، مرحلة حياة أو موت، يواجه فيها البلد في مجمله تحدياً ثلاثي الأبعاد، يتمثل في حفظ السلام، وتحقيق التنمية، والمحافظة على الوحدة الوطنية، على أسس جديدة طبعاً. هذه التحديات: السلام، التنمية، والوحدة هي تحديات وعمليات معقدة ومركبة الأبعاد وتتشابك في وشيجة يتوجب على الشعب السوداني فضها لكي يتحقق السودان الذي يريد السودانيون أنفسهم أن يروه ويريد أن يراه العالم من بعدهم. وهناك أدلة كثيرة على أن السودان لا يملك رفاهية التصدي لهذه التحديات الواحدة بعد الأخرى، إذاً فإن التحدي الحقيقي هو التصدي لها مجتمعة ومتزامنة. وسيكون على السودان أن يفعل ذلك في ظل أوضاع، تعقب تطبيعاً للحياة السياسية، من المتوقع أن تشهد قوى سياسية واجتماعية وثقافية متنافسة، تتجاذب نحو إتجاهات مختلفة، وتحاول كل واحدة منها تعظيم كسبها إلى الحد الأقصى بوسائل ليس من بينها العنف، وهذا هو ما يشكل معنى السياسة في الأوضاع العادية.

وبالنظر إلى حالة التشرزم والاستقطاب التي تحيط بمثل هذه السيولة الهيكلية، فإن جميع هذه التحديات تعكس، في الواقع، حركة شبه خطية من قطب إلى قطب اَخر، أي من السلام بوصفه عملية إلى السلام كنتيجة، ومن العدالة إلى الرحمة، ومن النظام إلى الحرية. وكما سنرى في الجزء القادم فإن التحدي أمام أدوار الفاعلين في المصالحة أن تحافظ على التوازن بنحو صارم من جهة، بل وترجح كفة هذا القطب على الآخر في حالة تعرض سلامة المجتمع للتهديد. على سبيل المثال على أدوار الفاعلين في المصالحة: (أ) أن تدعم السلام كعملية من دون التضحية بالمصالح المباشرة لضحايا

الحرب؛ (ب) أن تصوغ الأشواق إلى العدالة والرحمة في سياسات للمصالحة قابلة للتحقيق؛ (جـ) أن تخضع منطق الأعمال الاستثمارية قصيرة المدى إلى التنمية على المدى الطويل؛ و (د) أن تغير قواعد الحوار من مبدأ الوحدة في الانسجام إلى مبدأ الوحدة في التنوع.

هذا وتتميز عمليات السلام والمصالحة بالتناقضات والتوترات التي تؤثر بلا شك على عملية إبراء الجراح. فهناك التوترات بين السلام بوصفه عملية، والسلام كنتيجة: إذ لا يحتمل النازحون وضحايا الحرب والتعذيب تلك الحوارات والخطط طويلة المدى لواضعي الإستراتيجيات وخبراء التنمية الذين ينظرون للسلام كعملية تتطلب وقتاً لكي تثمر. لهذا السبب هناك حاجة ملحة للبرامج ذات الأثر السريع يصممها المجتمع الدولي لشحذ صبر الضحايا. وتنطبق ذات المعضلة على التوترات بين العدالة والرحمة، والتوترات بين السياسات والسياسة، وبين النظام والحرية، وبين الاستثمار والتنمية. على سبيل المثال هناك (أ) توتر بين العدالة والرحمة: دعوات الرحمة والعفو وفتح صفحات جديدة تواجهها دعوات للعدالة ومعاقبة المجرمين والجناة ووضع الأمور في نصابها. وسيكون على المصالحة الحقيقية أن توفر مساحة للتعبير عن الندم وتحمل المسئولية حتى يمكن مواجهة الماضي، وأن تخلق فضاءاً يستطيع فيه كل فرد من الشمال أو الجنوب، في الشرق أو الغرب أن يميز الأمور بوضوح يفك الارتباط بين الماضي والحاضر؛ (ب) وهناك أيضاً توتر بين السلام كعملية و نتيجة: من جانب فالسلام هو عملية لا تحدث بين ليلة وضحاها، مرة واحدة وللأبد، إذ يتطلب وقتاً كافياً لينضج ويترسخ، ولكي يمكن التخطيط له والتفاوض

حوله حتى يخرج ثماره آخر الأمر، ولكن من الجانب الآخر، فإن المعاناة التي عاشها ضحايا الحرب، والنزوح، والإذلال والتهميش الذين أجبروا عليه، لا تستطيع الانتظار طويلاً.

مع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه التوترات والتناقضات فإن دوافع إبراء الجراح لا يمكن زيادة الإعلاء من أهميتها. وبذلك يثور عدد من الأسئلة: كيف استجابت الحكومة السودانية لهذه الدوافع؟ وما هي السياسات والإجراءات والبرامج، إن كانت موجودة، التي وُضعت لرعاية ضحايا النزاع الدموي والحرب الأهلية؟ ما مدى جدية نوايا المصالحة وإبراء الجراح.

ما هو مطلوب في السياق السوداني أن نقوم باصلاح مناهجنا القديمة بصورة عاجلة، وأن نفكر بطريقة جديدة. وذلك بمواجهة ماضينا والتخفف من عبء التاريخ (الرق، الشوفينيات الإثنية والوطنية، والتمييز)، وإن نفتح حقاً وحقيقة صفحة جديدة لبناء أمة سودانية. فعلى العكس من المركزية الإثنية القائمة على مبدأ الوحدة في الإنسجام والتي ترى أن الإختلافات تناقض الوحدة، يعترف هذا المنظور بالاختلافات كعناصر بناء في مجملها. فلا قيمة هنا ولا معنى للتصورات النفقية (من نفق) ذات البعد الواحد، يجب، بدلاً عن ذلك، الترحيب بالاختلافات باعتبارها جزءاً من مشكال رسم متغير الألوان للحياة الوطنية، يسهم كل لون فيه، بصور مختلفة، في تشكيل الكل الوطني والوحدة الوطنية والتنمية. ويستتبع ذلك أن العوامل التي يُنظر لها كثيراً على أنها تقسيمية وتسهم في التشرذم، مثل الثقافات المحلية، تصبح اليوم عوامل تدعم الوحدة وتساعد في انخراط مجموعات

مختلفة، ثقافات وأفراد في عملية تفاعلية متجددة الحيوية لخلق كل متكامل، ولإفساح المجال أمام التفاوض الساعي لإرساء أسس نظام عقلاني منصف وعادل. وهو نظام يفتح فرص بناء الثروة، ويتيح المجال للصعود والحركية الاجتماعية والسياسية خاصة أمام المجموعات الإثنية والاجتماعية المحرومة. نظام يتضمن تدابير مناسبة للتمثيل العادل ومساءلة الحكام، وتسهم فيه الثقافات والمبادئ المختلفة في بناء هوية وأمة سودانية أصيلة. وقناعتي هي أننا يجب ألا نأسف لأن بركات السماء لم تمنحنا قائداً مثل غاندي، أو نهرو أو مانديلا، ولا حتى دي كلارك، بل يجب أن نؤمن أننا أمة مفعمة بالحيوية، أمة تستمد قوتها وتزدهر بتنوعها الثقافي، والعرقي، والإثني والوطني، أمة لها من الشجاعة والتصميم ما يكفي للتصدي لتحديات التنمية والوحدة.

مهام وتحديات تنتظر الفاعلين في المصالحة: المصالحة وإبراء الجراح

يجب أن يكون واضحاً من البداية أن المصالحة لا تعني التنصل عن استحقاقات الحرب والسلام. المطلب الملح لهذه المرحلة هو مصالحة بأسنانها؛ ذلك أن المصالحة الحقيقية ليست محايدة ولا سلبية (فهي لا تعني العفو والنسيان). إذ يجب إن تنبثق المصالحة من مجموعة سياسية أو تحالف لمجموعات ذات رؤيا، لأنها تستبطن صراعاً بين جماعتين أو أكثر، ولذلك فهي بالضرورة صراع بين مشاريع متنافسة للهيمنة. ويتأسس كل واحد من هذه المشاريع على حزمة من المبادئ (الايديولوجية)، والمثل، والأنشطة التي

تفترض نوعاً من "سلامة الفطرة"، والتي تسمح للمجموعة الأساسية أن تتجاوز أفقها المصلحي الخاص وتتمكن من ثم من توسيع جاذبيتها وفعلها السياسي إلى مستوى تستطيع به فهم والدفع بتطلعات وطموحات الأغلبية، وكذلك المجموعات الفرعية الأخرى.

وسيتوجه جهد كل واحدة من هذه المجموعات أو التحالفات السياسية إلى كسب موافقة ومساندة الآخرين وإلى سيادة رؤية المجموعة المعنية، ولكن لتحقيق ذلك، يجب أن تستعين المجموعة بقدر من المرونة يسمح للطبقات الفرعية بالاصطفاف مع المشروع المهيمن، والاستفادة منه. لذلك يجب أن يكون المنبر الأيديولوجي الذي بُني عليه التوافق مؤسساً على تقاطع مواقف عديدة، لا يمكنها القول، رغماً عن سيادة صراعات الطبقة السياسية عليها، إنها حددتها مباشرة، أو إنها مقصورة على تأثيراتها.

والنموذج العملي هنا هو نموذج المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا. ففي ذروة صراعه ضد نظام الفصل العنصري، أعادت قيادته تأسيس الروابط بين القيم والسياسات. وبمثلما فعلت كل الحركات السياسية الناجحة، استلهم المؤتمر الوطني الأفريقي الكثير من القيم والطموحات الأساسية التي نؤمن بها جميعاً (قيم الحرية والمساواة والحقوق الفردية، والتطلع للرفاهية والتقدم)، وربطها بسلسلة من المبادئ العملية (في جنوب أفريقيا تمثلت هذه المسألة على نحو غالب في مبدأ صوت واحد للشخص الواحد، مثلاً)، ثم تمسك المؤتمر بهذا الربط بصرامة وقوة وثقة بالنفس، ولم يتذبذب عن هذا المبدأ حتى في مواجهة معارضة من كل من السود والبيض. وكانت النتيجة أشبه بالسحر: صار يُنظر للحزب على أنه أكبر

من هياكله وعضويته، وعلى أنه حزب مكلف بمهام ومسئوليات تاريخية، لقد تغذت هذه التصورات بشدة في المنفى وتحت الأرض (في الداخل).

لذلك يجب بالضرورة ربط المصالحة بوضع الأسس لأوضاع جديدة للوحدة، وتستبطن المصالحة بالضرورة الابتعاد عن التصورات ذات البعد الواحد إلى رؤية جديدة بديلة تقبل وتستوعب المجموعات الإثنية والقوى السياسية الأخرى. ويدخل في الأجندة التي تتعامل مع الماضي توفير الفرص المتساوية، وبرامج التمييز الايجابي والتي تسهم جميعها في تسوية وتمهيد الأرضية للمجموعات الإثنية والمناطق الأقل نمواً لكي تكون لبنات البناء لرأس المال الرمزي.

وضع اللبنات لرأس المال الرمزي

سيكون على الفاعلين في المصالحة أن يوفروا صمام أمان يخفف من حدة الإنقسامات والنزاعات السياسية الخطيرة (تلطيف دخول القادمين الجدد وتهدئة مخاوف المجموعات الشمالية)، ومن ثم المساهمة بصورة إيجابية في رعاية وترسيخ السلام، والإنسجام والتعايش السلمي بين الجماعات المتنوعة في المجتمع، وأن ينتجوا مخزوناً من الرموز، والأفكار والمثل تكون كافية لتسكين وأحتواء البواعث المتناقضة، وتقديم التحولات بصورة مقنعة، بوصفها خلاصات متسقة، تاريخية وتقدمية لتفتح "السودانوية" كمكون للأمة السودانية.

مَن مِن غير الفاعلين في المصالحة يستطيع أن يقدم ويعبر عن الروح الشامل الأصيل للشعب على نطاق المجتمع، والقادر على اختيار التركيبة

الصالحة من السياسات لإبراء الجراح، ونسج عطاء من المصالحة والدفع بالوفاق وبناء الأمة؟ من خلال الأنشطة المركبة للفاعلين في المصالحة ستتمايز المشتركات الوهمية من المصالح المشتركة، وذلك في إطار جهد حاسم لإقامة العدل وبناء الصلح والإستقرار. وسيكون مما يدعم أهداف وغايات المصالحة والسلام، إذا تقدمت الأحزاب السياسية الرئيسية وقطاع الأعمال والأغلبية الساحقة من القنوات الإعلامية لتبني هذه المناشط والتصورات بصورة واسعة وعملت على نشرها والتعريف بها.

وسيعمل مخزون ثري من المشاهد واللفتات العامة على تصميم هذا المزاج الداعم. على سبيل المثال استخدام الإعلام والإستفادة من المناشط الرياضية، والمشاهد المصورة لكبار القيادات من معسكرات مختلفة وهي تعانق بعضها البعض، والمناشط الثقافية، أو ما هو أعمق من ذلك مثل تشجيع الزواج المتداخل إثنياً ومناطقياً. أما ما سيكون أكثر إثارة فهو تحويل وترجمة المزاج التصالحي العام وروح "الوحدة" إلى سياسات حكومية، مثل سياسات التمييز الإيجابي للمناطق المهمشة في الغرب والشرق والجنوب الجديد (تحويل السياسات الاقتصادية إلى عامل مساعد بقوة لعملية المصالحة الشاملة هذه)

خاتمة وتوصيات

أصبح واضحاً أننا نتحدث عن إستعادة وترميم علاقات، والأصح استعادة وترميم شبكة شديدة التعقيد من العلاقات. هذه الإستعادة والترميم لا تقتصر على وصل العلاقات على ما كانت عليه قبل النزاع، ولكنها تشمل أيضاً بناء علاقات جديدة وإقامة نوع جديد من العلاقات.

أكرر القول مرة أخرى بإنه عند وضع نموذج للمصالحة فمن الأهمية بمكان الحرص على عدم الإندفاع بسرعة زائدة نحو 'نموذجك' لعملية المصالحة. لأن اعتماد نموذج أجنبي، مثل هيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، من غير اختبار، ومن دون تعديله بهيئات تناسب حاجات البلد، يمكن أن ينتج عنه من المشاكل بعدد التي يمكن أن يحلها. ومهما كان شكل النموذج الذي يتم التوصل إليه، فإذا كان له حقاً أن يلبي احتياجات مجتمع سكاني متنوع، فيجب أن يخضع للتجربة وللتدريب عليه وللصقل والتنقية لشهور عدة، وأن تتاح فرص كافية للأفراد المواطنين، والأكاديميين،

والتنظيمات الدينية، والسياسية، والمنظمات غير الحكومية والقيادات المجتمعية، وقادة قطاع الأعمال وآخرين لتقديم آرائهم ومساهماتهم بشأنه. إذا كان الهدف حقيقة خدمة الشعب، فيجب أن يأتي هذا النموذج من الشعب.

وعلى الرغم من ذلك فيمكن للمرء أن يشير إلى ما يمكن أن يقوم به فاعلون آخرون للمساعدة في هذا الأمر. فللمجتمع الدولي دور مهم أيضاً، ولكن عليه أن يتخذ أسلوباً حريصاً وحذراً. ذلك أن إظهار الاحترام اللازم للسياق المحدد التاريخي والثقافي للنزاع، ولعملية المصالحة المحلية هو أمر أساسي لا يمكن القفز عليه. كما أن أي مصالحة تُرجى لها الاستدامة والرسوخ يتوجب أن تُستنبت محلياً، ففي النهاية وحدهم الناجون هم من يمكنهم إسباغ معنى للمصطلح ولمجمل العملية. وكثيراً ما تعرضت مصداقية المؤسسات الرسمية مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية للضرر بسبب تجاهلها الصريح لهذه القاعدة المركزية، إن مجتمع ما بعد النزاع يجب أن "يمتلك" عملية المصالحة. ومع ذلك، وحتى في ظل مثل هذا السياق المقيد والحذر، يمكن أن يكون المجتمع الدولي مفيداً جداً في مساندة ومتابعة برامج المصالحة المحلية، وتقديم النصائح والتدريب، وتوفير المعينات المادية. على سبيل المثال دعمت الأمم المتحدة بصورة بناءة جهود كشف الحقيقة في السلفادور وجواتيمالا. كذلك يمكن أن تشجع وكالات العون الإنمائي وتدعم مثل هذه الجهود من خلال (أ) توفير التمويل للسيطرة على النزاعات، والمشاريع التعليمية المرتبطة بالسلام والمصالحة؛ (ب) المساعدة في تيسير الفرص التي تستطيع من خلالها المجتمعات الخارجة

مـن النزاعـات تبـادل التجـارب والـتعلم مـن بعضـها الـبعض ومـن آخـرين واجهـوا قضـايا مشـابهة (جـ) تشـجيع ودعـم وزارات التعلـيم علـى تحليـل واستكشاف الكيفيـة الـتي يجب بها تغيير وتوسيع النظـام التعليمي لتعزيـز السلام المستدام.

وللحكومـة المركزيـة وحكومـات الولايـات دور كبير لتلعبـه هنـا. علـى سبيل المثال فإن النظام التعليمي هو مجال بالغ الأهمية لغرس قيم ومعايير المصالحة وإبراء الجراح. وكيفما كان هيكل ونظام التعليم هناك عدد من العناصـر الأساسـية لا بـديل عنهـا في الـبرامج التعليميـة للمصـالحة. فموضـوعات العدالـة والتسـامح والسـلام يجـب أن تكـون جـزءاً أساسـياً مـن النظام التعليمي. لذلك يتوجب أن يقوم النظام التعليمي بـ(أ) تعزيز الفهم لأسباب، وتبعـات النـزاع والحلـول الممكنـة لـه، وللتنـافر علـى المستوى الفـردي، والاجتماعي والمؤسسي والعالمي (ب) إدخال وتطوير المهارات الضرورية لإعادة بناء العلاقات التي تمزقت بسبب النزاع الدموي، و، (جـ) تطوير فهم وأسلوب لاسـتيعاب الاختلافـات الـتي قـد تتواجـد في الخـبرات، والإثنيـات، والأديـان والتوجهات السياسية وما إليها. ويجب أن تكون العملية التعليمية متجذرة في قـيم مركزيـة مثـل الاحـترام، والكرامـة والمسـاواة ومهتمـة بقضـايا التعدديـة بصورة عامة، وتخاطب قضايا الثقافة والهوية والطبقة والنوع الاجتماعي.

علينا أن نؤكد أن شعار التعليم من أجل المصالحة ليس مجرد فكرة، بـل أيضـاً ممارسـة عمليـة ومسئولة. في إيرلنـدا، علـى سـبيل المثـال، بـدأ توجـه لتطـوير مـنهج تعليمـي، وكتـب مدرسـية، ومـواد دراسـية أخـرى قائمـة علـى المصالحة، وذلك على نطاق عابر للمواد المدرسية، في إطار النظام التعليمي

الرسمي. وجرى استكشاف إمكانات التعليم من أجل المصالحة في مواد التاريخ والجغرافيا والعلوم الطبيعية، وفي اللغتين الايرلندية والانجليزية، وفي التعليم الديني، وفي الدورات التعليمية المدنية والاجتماعية والسياسية. ويتوجب أن يكون التعليم من أجل المصالحة جزءاً من أنظمة التعليم غير الرسمية، خاصة في الأوضاع التي يكون فيها النظام التعليمي منقسم بشدة وفق الخطوط الإثنية والسياسية. على سبيل المثال، لا تجري وقائع التعليم من أجل المصالحة في كرواتيا، والبوسنة في إطار النظام المدرسي، بل في إطار فضاء المنظمات غير الحكومية وقطاع الشباب. في مثل هذا النظام تكون المشاريع عملية ومبتكرة، ويتطلب الأمر في كثير من الأحايين أن تكون مبسطة للغاية في مواجهة نزاع معقد ومدمر. وهي توفر المجال للناس الذين قسمهم النزاع الدموي لكي يلتقوا ويجتمعوا وليكتشفوا بأنفسهم، إنسانيتهم المشتركة، من أجل المساعدة في إعادة بناء حيواتهم وترميم نسيجهم الاجتماعي، ولكي يجدوا طرقاً ووسائل تضع نهاية لحلقات العنف مرة واحدة وللأبد.

أخيراً

إذا كات لنا أن نتصور السودانيين، مثالاً، كحصيرة مركبة كثيرة النقوش والزخارف، نُسجت عبر عقود عدة، بل قرون، غير أن النزاعات والحروب مزقت هذه الحصيرة إرباً. وهي ترقد الآن عليها ثقوب كبيرة وبعض أجزائها بها خيوط بلغت مرحلة من الضعف والهشاشة، بحيث يمكن أن تنفتق في أي لحظة. لذلك فإن المهمة الوطنية الحالية ليست هي إعادة نسج

الحصيرة من البداية، فقد فات الوقت لذلك، وأصبح في عداد المستحيل ولكن حتى لو كان ذلك ممكناً، فلن يكون كافياً. لأن التحدي سيكون هو إعادة نسج الحصيرة بطريقة تجعلها في الآن معاً جميلة ومتينة وتقاوم التقطيع أكثر مما كانت عليه في الخمسين سنة الماضية. ولمواصلة هذه الإستعارة قدماً، يمكن أن نقترح أن الطريقة التي يمكن بها تحقيق كلا الهدفين – الجمال والمتانة أمام التقطيع - هي في جعل فتلاتها أكثر إنسجاماً وتناغماً، بمساهمة جميع السودانيين.

المراجع

African Association of Political science, (1995) "Democratic Transition in Africa", Newsletter 19.

Callinicos: 1976

Clapham, Christopher, (1993) "Democratization in Africa: Obstacles and Prospects", Third World Quarterly, vol. 14, no. 3, pp. 423-438.

El-Battahani, A. (2002)" Political Transition in Sudan: Which Way?", a paper presented to Sudan National Forum Workshop,

IDEA Report *Reconciliation Lessons Learned: Sierra Leone and Timor L'Este*, presented at the annual meeting of the UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) held in Geneva in November 2004.

IDEA Report *Reconciliation Lessons Learned: Sierra Leone and Timor L'Este*, presented at the annual meeting of the UN Office of

the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) held in Geneva in November 2004.

Mercer, 1980:

Nyon'o, Peter Anyang, (1992) "Africa: The Failure of One-Party Rule", Journal of Democracy, vol. 3, no. 1, January 1992, pp. 90-96.

Roberta Culbertson, 2004, Re-Imagining Peace after Massacres: Theoretical & Methodological Principles, the International Seminar Organized on November 2-12, 2004, In Charlottesville, Virginia

Russell Daye, 2003, Finding a Model of Reconciliation, Fijian Studies Vol. 1 No. 1 © Fiji Institute of Applied Studies.